هذا مجيب الندا الى شرح
قطر الندا للعالم المحقق
والإمام المدقق الشيخ
الفاكهاني رحمه
الله تعالى
امين

م م
م



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحابه اجمعين
الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده
سحائب عفوه وغفرانه المغنى بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه
الفاعل لما يشاء فلا معاند له فى فعله ولا مماثل له فى شأنه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الذى بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات
والمعجزات الجمه ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم فى الحل
والحرمه ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب و
الحكمه وعطف على الانام عموما بارساله فكان بحما اخبر العالمين رحمه
وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة امثالها فانا اشمل جوده
وما انعمه فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد
حبات الارض وقطر الندا (وبعد) فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة

الموضوعة

الموضوعة فى علم العربية المسماة بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق
والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعتها وحاكمها
ابن عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف ابن هشام الانصارى رحمة الله
عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكملها قامعا الاتيان
بدليل المسائل وتعليلها فى الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب
الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها
وسميته (بمجيب الندا) الى شرح قطر الندا وبالله اعتصم وعليه اتوكل
واليه اضرع واتوسل ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا لوجهه
الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وان يبلغنى احسن الامل ويوفقنى
فى القول والعمل انه خير موفق ومعين لارب غيره ولا مأمول الا خيره
(مُقَدِّمَة) اعلم ان مَن اراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل
ينبغى له ان يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه ليكون على بصيرة فى
طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشوا وان يعرف موضوعه و
هو ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف
غايته وهى الثمرة التى لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد
هذا العلم الذى نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم
اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات
الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطأ فى اللسان والاستعانة
على فهم معانى الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث فى كل علم عن
احوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة
تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم كل امر
ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر اى اقطع (اَلْكَلِمَةُ) بفتح الكاف
وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهى لغة تقال للجملة
المفيدة كقوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَتَمَّتْ كَلِمَةُ

رَبِّكَ وهو من اطلاق الجزء مراد به الكل واصطلاحا (قَوْلٌ) اى مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا كان او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضع لكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهو الخط والاشارة والعقد والنصب للمشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله الذى هو (مُفْرَدٌ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى زاى د وكل منها لا يدل على معنى وليست اجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه اسماء مسميا تها اجزاؤه ومسميا تها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق بازاء حروف المعانى التى هى تسمية الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن الشريف فى حاشيته على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح اليه الرضى من انها مع ما هى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجى واسقط ايضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول لا يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق

الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد
اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا
فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبيع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم
والتخاطب واللام في الكلمة كما قال الرضى لما هية الجنس من حيث هي هي من
غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة
التاء في مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق
على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم
مثلا انه كلمة (وَهِيَ) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اِسْمٌ وَ
فِعْلٌ وَحَرْفٌ) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم
يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها اولا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول
الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها اقساما للكلام او للكل فهو من تقسيم
الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق
اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم
الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر
الحرف لعدم مهما فيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف
بها ويتميز بها عن قسميه واثر التميز بالعلامة على الحد وان كان الحد اضبط
لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا انعكس تسهيلا على المبتدي فقال
(فَاَمَّا الْاِسْمُ) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة وضعا (فَيُعْرَفُ) اي يتميز عن قسميه (بِاَلْ) المعرفة من
اوله (كَالرَّجُلِ) اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت
فيقال ال الموصولة او الزائدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع
الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كما
مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام

ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذ وذلك الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام وتعبير غيره بأداة التعريف احسن من تعبيره بأل لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر (وَ) يعرف ايضا من اخره (بِالتَّنْوِينِ) وهو نون ثبتت لفظا لا خطأ استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبقى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك (كَرَجُلٍ) وبحال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان المراد غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء كمسلمات سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واي عوضا عن مضافها اذا احذف نحو وانتم حينئذ وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا والجمع المتناهي المعتل اللام اذا احذفت ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق لروى البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في الفية وتبعه ابنه في نكت

الحاجبية والمصنف فى الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهى ابن الخباز فى شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم فى قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها	فان تقسيمها من خير ماحرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد	ونم اواحك اضطرارا غال وماهمزا

(وَ يعرف ايضا بِالْحَدِيثِ عَنْهُ) اى الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة (كَتَاءِ ضَرَبْتُ) بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وكذا ضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثانى بانه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعاله كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى اعتبروا فى الاسناد الى القول اسناد ما للعناء ليخرج ما اسند اليه ما للفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خير الى تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فمؤول (وَهُوَ) اى الاسم بعد التركيب (ضَرَبَانِ) اى نوعان احدهما (مُعْرَبٌ) وهو الاصل فى الاسماء اى الغالب ولهذا قدمه ويحق متمكنا وكذا امكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يمينها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغى الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب عن حاجته اذا ابان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجاريته عروبه اى حسنا واصطلاحا على القول بانه لفظى اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل فى اخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف فى الاوضح والشذور وعلى القول بانه معنوى تغيير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتاخرين

وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وَهُوَ مَا) اى الذى او شئ (يَتَغَيَّرُ هيئة (آخِرُهُ) لفظا او تقديرا (بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ) المختلفة المقتضية رفعا او نصبا او جرا (الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ) لفظا او تقديرا وذلك كزيد وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله آخره تغير الاوائل والاواسط والمراد بالآخر ماكان آخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقولنا لفظا او تقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيفت الى كلمة اقلها ساكن نحو جاء ابو الحسن ومسلى القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى آخر للمعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا ام تاخر كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما هنا او مقدرا كما فى بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر فى آخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل اثرين فى محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للموضع

وَ الثانى (مَبْنِيٌّ وَهُوَ) ما كان (بِخِلَافِهِ) اى المعرب اى ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود

والضمك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها
الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظ ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من
شبه الاعراب وجركة او حرف وسكون او حذف وليس حكاية او اتباعا او
نقلا او تخلصا من سكونين وعلى القول بانه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف فى شرح الشذور وظاهر عبارة
المتن تقتضيه وانما بنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى
الوضع او المعنى او الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استحب
لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم
لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تصوره المعانى حتى يعرب لبيان
ما اريد منها تنبيه اختلف فى الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود
الشبه الاهمالى فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل
معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا
هو المثبت للواسطة واعلم ان المبنى على اربعة اقسام مبنى على الكسر ومبنى
على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة
جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته
فى البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل فى تحريك البناء واليه اشار
فى المثال فى قوله كهؤلاء فى لزوم الكسر فى الاحوال الثلاثة وهو من
اسماء الاشارة والهاء فيه للتنبيه وكلها مبنية الا اذين وتين على قول لتضمنها
معنى الاشارة فانه من معانى الحرف وان لم يوضع له حرف يؤدى به كما
وضع للتمنى والترجى وانما كان موجب البناء لان حق الاسم ان يدل على معنى
فى نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى فى غيره كان مشبها الحرف
فى ذلك اذ الدلالة على معنى فى الغير انما هى من شأن الحرف وبنى على الكسر
للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك واتى بكاف التشبيه مع
حرف العطف فى قوله وكذلك حذام وامس فى لغة الحجاز
للاشارة الى ان المبنى على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه

ويختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله على المؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة فى آخره اسم للكذابة التى ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

• اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

واكثر بنى تميم يوافقهم فى كل ماختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتانيث المعنوى عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين فى قول

ومرد هر على وبار فهلكت جمرة وبار

فبنى وبارا اول على الكسر واعرب الثانى واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبنى على الحركة ليعلم ان له اصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه وان استعملت الجرد المراد به معين ظرفا فبنى اجماعا كذا فى الاوضح واشار الى القسم الثانى بقوله و

كاحد عشر واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة فى المذكر وتانيثها فى المؤنث وعكس ذلك فيما دونها **فى لزوم الفتح** فى الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلانتفاء الى الثانى وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم واما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف اى الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشرة حذفت الواو قصدا للتخ

الأسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل و امراة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامراة ولما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه احالة على ما سيأتي من انه يعرب اعراب المثنى وبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف واشار الى الثالث بقوله **وكقبل وبعد واخواتهما** كالجهات الست وحسب واول ودون **في لزوم الضم** بشرط **اذا حذف** لفظ **المضاف اليه ونوى معناه** دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع اى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولا عليه العواطف

او حذف ولم ينو شيء اصلا كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات

فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال

الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثالهما في جميع ما قدمناه اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا

تنبيه الحق بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا اوليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ... لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به واشار الى الرابع بقوله **وكمن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخيره للسكون يوهم انه خلاف الاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البناء** لخفته وثقل البناء واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو اسكن وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدء بها كلام الابتداء وكونها اصلا في التمكين كالتي وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا

وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل فى البناء السكون دخل فى الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا فى الكلم الثلاث كسوف وقام واين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله **واما الفعل** وهو ما دل على معنى فى نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فثلاثة اقسام** عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصرلهم المصنف فى المغنى وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله ... ولكننى عن علم ما فى غد عمى

ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقد مهما على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس فى الاوضح تقدم المضارع لانه لما شابه الاسم قوى وشرف واخر الماضى لتأخره فى الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر **ويعرف** اى عن قسميه **بتاء التأنيث الساكنة** الدالة على تأنيث فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا الا افعل التعجب وعسى فى المدح وافعال الاستثناء وكفى فى قولهم كفى بهند ولا يقدح ذلك فى كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها العارض كان يليها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت

امرأة العزيز او تضم نحو قالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادى ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كتائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها فى الاسم حركة اعراب وفى الحرف حركة بناء وقد تكون فى الاسم حركة بناء نحو لاحول ولا قوة واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هى فى مثل ذلك لتأنيث اللفظ والمصنف وان اطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال **وبناؤه على الفتح** * لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد على ذلك ويبنى على الحركة لمشابهته المضارع فيما مرّ والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة طلبا للخفة **الا** اذا كان **مع واو الجماعة فيضم** آخره **كضربوا** لمناسبة الواو واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروف **او** كان مع **الضمير المرفوع المتحرك فيسكن** آخره **كضربت** بتثليث التاء كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو وفتحها تين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر وعليه المصنف فى الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضى مع واو الجماعة مبنى على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على الفاعل بالبناء ان الضم لا يدخل الفعل الكسر وقد مر ذلك تأمل **ومنه** اى من الماضى **نعم وبئس** لقبولهما التاء المذكورة ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة **و كذا عسى وليس** لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة

بالفعلية انما هو **على القول الاصح** اى الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قوله ما هى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اى بمقول فيه نعم الولد وعلى غير مقول فيه بئس العير وسيأتى الكلام فى باب الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لشابهة بينهما كالمضارع واشار الى القسم الثانى من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل **ويعرف** اى يتميز عن قسميه **بدلالته على الطلب** اى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك ولابد **مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة** نحو كلى واشربى وقرى عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء او النون فهى اسم فعل كنزال او مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتها ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون فى الاسم والفعل والحرف نحو مربى اخى فاكرمنى ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال **وبناؤه على السكون** اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة **كاضرب** وانطلق واستخرج اذ مضارعه مجزوم بالسكون **الا المعتل** وهو ما آخره واو او الف او ياء

فعلى حذف آخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة **كاغز واخش وارم** اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها **و الا نحو قوما** مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية **و نحو قوموا** مما اتصل به ضمير الجماعة **و نحو قومي** مما اتصل به ياء المخاطبة **فعلى حذف النون** بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن و اقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لكن لما ذكر ان للماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك **ومنه** اي من فعل الامر **هلم في لغة** بني **تميم** الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلمن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا **و كذا هات** بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا **و تعالى** بفتح اللام لا غير **في الاصح** اي الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي فاذا امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالي كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرء عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك

الاشتراك فى الاعراب لكن لما كانت المعانى المتعاقبة على الاسم لايميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا فى المضارع وما قيل من ان العلة فى التسمية مشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك فى شرح التسهيل **ويعرف** اى يميز عن قسميه **بلم** اى بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميز به ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام اولا الطلبيتين وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك فى ألفيته لانها امتزاجا بالفعل بتغير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى **وافتتاحه** بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه فى الشرح يكون **بحرف** واحد زائد **من** احرف **نأيت** اى بعدت او انيت اى ادركت **نحو** قولك **نقوم واقوم ويقوم** زيد **وتقوم** يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها فى اول الماضى وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى ومن الفاظه من جعل افتتاحه باحدها من علامته ايضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك فى التسهيل وعليه فيشترط فى الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفى النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفى الياء ان تكون للغائب لمذكر مطلقا او لجمع الغائبات وفى التاء ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير بانيت انسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت والحكم الذى اشرنا اليه فيما سر هو قوله **ويضم اوله** اى المضارع اى الحرف المفتتح به **ان كان ماضيه رباعيا** سواء كان كل حروفه اصولا **كيدحرج** اذ ماضيه دحرج ام بعضها زائدا **كيكرم** اذ ماضيه اكرم اجاب و الهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل **ويفتح اوله فى غيره** اى

غير المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا **كيضرب** اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا اصلى الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق **ويستخرج** اذ ماضيها انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسى نحو خصم وقتل بالتشديد فان اصلهما اخصم وافتتل اذ تمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو خال فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو اهريق واستطيع فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واستطاع ليس برباعى وقد يقال بانهما من الثواذ فلا استثناء او ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا **ويسكن اخره** تسكين بناء على الاصح ان كان **مع نون النسوة نحو** والمطلقات **يتربصن والآن يعفون** وبنى الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لا تتقبل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل فى البناء كما مر وحملا على الماضى المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن اولن يضربن لم يؤثر فيه لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال

وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا النون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفوون بواوين او لاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقى يعفون على وزن يفعون وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها آخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة فى نحو قاض وغازدون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر وجئ به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله ويخرجن من دارين بحر الحفائب فلو عبر بنون الجمع لكان اولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** آخره فتحة بناء ان كان

مع نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة المباشرة وهي المتصلة
به من غير حاجز لفظا او تقديرا هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن
مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر ليل انه
لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء
كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى هناك فاصل وذهب
قوم الى البناء مطلقا لان النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله
من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة
بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون
مباشرة نحو ليبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتى
ويعرب اى المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عرى
عن النونين نحو يقوم زيد وما اذا ترتب اشره نون التوكيد لفظا او
تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او
مقدرا فالاول نحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهى تتبعان
بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد
ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف وليبلون مضارع بلى يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة
الذكور اصله قبل التوكيد ليبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة تحرك حرف
العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو الفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار ليبلوا
ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذفت نون الرفع لاستثقال توالى
الامثال فالتقى ساكنان الواو والتى هى نائب فاعل والنون المدغمة وتعذر
حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهى الضمة لتدل على المحذوف
فصار ليبلون على وزن تفعون فامانرين اصله قبل التوكيد ترأيين
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر
الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم

حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانى نحو **ولا يصدنك** اصله قبل التوكيد يصدد ونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله فى الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدد ونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما يأتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل فى هذه الامثلة ماعدا الثانى منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو بحذف النون للجازم فما وقع فى الاوضح من انه معرب فى الاول والثالث تقديرا كالثانى وهو لتبلون سهو وانما المربين فيها على الاصح لانتفاء تركبه لا نهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشئ واحد والضابط فى ذلك ان ماكان من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بنى على الفتح وماكان رفعه بثبات النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بنى مع عدم مباشرتها له فى نحو هل تضربنان لاهندات لوجود المقتضى لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل فيه **واما الحرف** وهو ما دل على معنى فى غيره فقط **فيعرف** اى يتميز عن قسميه **بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم** المتقدمة ولا غيرها **ولا** شيئا من علامات **الفعل** المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن فى حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم فى باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة فى ذلك ما قاله الرضى وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما فى هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل

فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كانت فى حيزها لانها اذا راتها فى حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف لما لوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
واذا لم ترها فى حيزها تسلت عنه ذاهلة **وبل** من حروف العطف ومعناها
الاضراب **و** الحرف **ليس منه مهما** لعود الضمير عليه فى نحو مهما
تأتنا به من اية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف **و لا اذما**
بل هو ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على
اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشئ على ما كان عليه
وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى فى المثال ان تقم اقم وهو الاصح
كما فى الاوضح واجيب عما تقدم بان اذ قد سلب منها معناها الاصلى بعد دخول
ما بدليل انها كانت للماضى فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة
استعمال ان فكانت حرفا وفى الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم
من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع
للحال اولا وللاستقبال واذا دخلت عليه لم تقلبت معناه الى الماضى ولم
تخرج لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهى المسبوكة
مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اى عنتكم وقيل انها اسم **ولما**
الرابطة اى لوجود شئ بشئ وهى عند سيبويه حرف وجود لوجود
وقيل انها ظرف وقال ابن جنى بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ فيه معنى
الشرط واستظهره المصنف فى المغنى وعلله بانها مختصة بالماضى والاضافة
الى الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت بما النافية
واذا النفائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم ان لما النافية
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية و
على الماضى لفظا لا معنى كما صرح به فى المغنى والحكم على مهما واذما بالاسمية وعلى
ما ولما بالحرفية انما هو **على الاصح** من القولين فيها وقد مر ان الاصح فى
اذما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف

فى ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من
نقل فيها خلافا قال فى المغنى والصواب مع ما قال الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر
باسميتها واعلم ان الحروف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل الثانى ما لا يختص بهما ولكنه يعمل
كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفى او النصب
والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس
ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن السادس ما يختص بالافعال
ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف مبنية** باجماع
الاحظ لها فى الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى التركيبية
ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبنى على السكون كقد ولم وما هو على
الفتح كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر وبائه وما هو على الضم كمنذ فى لغة
من جرها وقد تقدم ان الاصل فى البناء السكون لما مر فاذا جاء شئ مما الاصل
فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا
على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة سئل
عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل
فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بنى او على حركة
سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بنى ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا
والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا فى القاموس
واصطلاحا **لفظ** اى ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو فى الاصل مصدر بمعنى
الرمى ثم خص بالرمى من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول و
قد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر فى الكلمة لكان اولى لما مر وخرج به
ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما
اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر **مفيد** اودال على معنى
يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا الشئ آخر لان الفائدة حيث
وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اى التركيبية لا الناقصة

التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا افادة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى بكبر ق نحوه ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم وانتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم المصنف هنا في الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم، لو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصود مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما وأعلم ان بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقها على الاشارة والصور التي تتألف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه **واقل ائتلافه** عند النحاة خبر ان كان او انشاء **من اسمين** حقيقة كـ**زيد قائم** او حكما **كزيد قائم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل **او من فعل واسم كقام زيد** ونحو العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتأليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل**

عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا
وانواع الاعراب التى هو جنس لها عند النحاة **اربعة** بالاستقراء
وهى **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك او بحذف وكلاهما يوجد
فى المعرب **من اسم وفعل** فالرفع فيهما نحو **زيد يقوم**
والنصب فيهما نحو **ان زيدا لن يقوم وجر** بحركة او حرف ولا يوجد
الا فى اسم لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والمخبر عنه لا يكون
الا اسما **نحو** مررت **بزيد** فزيد فى المعنى مخبر عنه بانه ممرور به
وجزم بسكون او حذف ولا يوجد **الا فى فعل** وذلك **نحو لم**
يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لما فاته من المشاركة
فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختصت به
لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف
المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير
المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب
لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة
فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات
انواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب
لا انه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيون وعبر بالانواع دون الالقاب
المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظى ولان من حق اللقب ان يصدق على
ما لقب به كأن يقال الاعراب للرفع وكذا البواقى وهو ممتنع لاستلزام حمل
الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة
عنها اشار الى الاول بقوله **فيرفع** اى المرفوع من اسم وفعل **بضمة**
وينصب اى المنصوب منهما **بفتحة ويجر** اى المجرور من اسم
بكسرة ويجزم اى المجزوم من فعل **بحذف حركة** فالضمة علم
وسماه الرفع وكذا الباقى وقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات

والسكون

والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما
وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة ابواب اعربت بغير ما
ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه
انحصارها فى سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة
وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف
وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذفه عن حركة او سكون وهو
باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه
بالمثنى لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر
ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة
آخرها فى غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة
كما فى التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة
فكان ينبغى ان يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما
يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله **الا الاسماء**
الستة وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتى منصوب على الاستثناء
مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهى ابوه و**
اخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال اى صاحبه وبعضهم
عدها خمسة بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سيأتى والاسماء الستة علم
بالغلبة على هذه الامثلة كلفظى العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة
رضى الله عنهم وان اطلقت على غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او
اخا او غيرهما ولهذا انث الضمير وقد يطلق على اقارب الزوجة والهن اسم يكنى
به عن اسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة
ومثل ذو مال اى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو انا الله
ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم او جملة نحو اذهب بذى تسلم فلو
قال كما فى العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطائية

فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجري مجرى ذي المعرب كما قاله ابن مالك
فالاسماء حينئذ سبعة **فترفع بالواو** نيابة عن الضمة نحو ابونا
شيخ كبير **وتنصب بالالف** نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال
مبين **وتجر بالياء** نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرابها
بهذه الاحرف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب
المثنى وذلك الجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان
تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا
اى خياشيمها وفاها فاو اضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة
وكلها تضاف الى الياء الا ذو وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت
معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه
باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن
التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب
وفو بالخلو من الميم فان لم تخل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه
ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصو وذلك تثليث فائه قصرا
ونقصا وانباعها الميمه فهذه عشر لغات افصحها فتح فائه منقوصا واقتصر في
التسهيل على تسع وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن
الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى
والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها
معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى
وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في ان آخرها حرف علة
يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن و
خصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت
على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها
معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة وردبان الاعراب زائد على الكلمة
فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه

لا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل لها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه **والافصح استعمالهن** مضافا **كغد** اى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت لامه احتياطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قاله في شرح الشذور وفي كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسماء لاستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فبوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اى حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والاخ والحم ومنه قوله

با به اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم

وحكى ابو زيد جاءني اخك والفراء هذا حمك فدل على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتالييه القصر ايضا وهو التزام الالف مطلقا في آخرها وهو اشهر فيها من النقص كقوله ان اباها وابا اباها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وحكى الاصمعي انه يقال للمراة حماة و الا. **المثنى** وهو ما دل

على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان فى اللفظ بدليل اشتراطهم فى المثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط فى كل ما يثنى ثمانية شروط وهى الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له فى الخارج وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ **بالالف** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة **و الا جمع المذكر السالم** بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل انهاء الكلام على المثنى لجمعهما فى حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا فى العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما للمذكر عاقل خال من تاء التأنيث للمغايرة لتاء عدة وثبة علمين او صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ كل من الاسم وقلك الصفة **بالواو** المضموم ما قبلها او لو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون واشار الى ما اشتركا فيه بقوله **ويجران وينصبان بالياء** المكسور ما قبلها او لو تقديرا المفتوح ما بعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن ايان فى شرح الفصول وحرك ما بعد

علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو و كسر ما قبل الياء فى الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او افراد هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا فى اللفظ لان قبلها فى الرفع واو اقبلها ضمة وفى الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا او ربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا او ممنوعا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او محمولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء والا فواوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثنى والمجموع الفاظ شابهتهما فى الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها فالملحق بالمثنى هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط و هما **كلا وكلتا** ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط فى الحاقهما كونهما **مع المضمر** فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء **كالمثنى** لانهما فى الاغلب اذا اضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجملا موافقين لمتبوعهما فى الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الاخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى

كلتا الجنتين أتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلاشرط واليهما اشار بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اى سواء اضيفا الى ظاهر او الى مضمر اما لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وان ركبا** مع العشرة كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافة جزءيهما الى كل مصمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير المثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما او المرأتان اثنتاهما او اثنتاهما لان ضمير التثنية نعرف في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه نبه عليه في شرح اللمعة **تنبيه** لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع الآتي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله

الايادي الحي بالسبعان و الملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها فمنها **اولوا** بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو ونحو ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى ونحوان في ذلك لعبرة لاولي الالباب **وعشرون** اسم جمع وليس مفرده عشرة والاجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقاديرا لواحده وجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين **واخواته** وهي من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم لا بجعاله لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالما اسم جنس ليس

بعلم ولاصفة و الثانى جموع لم تستوف تصحيح الشروط منها **اهلون** جمع اهل **وابلون** جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولاصفتين و الثالث جموع تكسير وهى ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد فى مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام مرتضى سدوس خطيب فوق اعواد منبر

وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو واوها عوض لقولهم فى الجمع سنوات او سنهات ولجمع الفعل على سانيت وسافت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاورها متطرفة ثلاثة احرف و **بابه** وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرها على شياه وشفاه **وبنون** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة و الرابع ما سمى به منه او مما الحق به فمنه **عليون** اسم لاعلى الجنة وهو فى الاصل جمع علىّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو **وشبهه** مما سمى به كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع **كالجمع** المذكر السالم فى اعرابه بالحروف ويجرى فى هذا ان يجرى مجرى غسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منوّنة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رددنا هو مذكور مع جوابه فى المطوّلات

وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس
الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل فى هذان و
اللذان عند غيره ورده الرضى ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا و
يعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما
ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد **و الا اولات**
بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
ونظيره اولو فى كونه اسم جمع الا ان اولو يختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما
حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ماسمي به منه كاذرعات وعرفات
بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعات للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب
هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعات للتسمية وقد روى بالاوجه
الثلاثة وقول امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها **وما جمع**
بالف وتاء مزيدتين على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع
المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخيصي الى ما قاله تبعا لابي
حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد
كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذى جمع بالف وتاء
مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذى
جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم
غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء
مزيدتين احترازا عن نحو قضات وابيان اذ الالف فى الاول والتاء فى الثانى
اصليتان قال جدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه
الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك
ان تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على
قوله وما بتاء والف قد جمعا والذى يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة
انواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة مذكر
لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء

فان كان قبلها الف وهمزة فكالتثنية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع **فينصب بالكسرة** وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كتبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا لم ترد اليه لامه فى حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفى التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه فى الاوضح وسكت عن رفعه وجره لجريهما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه فى الاعراب بالكسرة وانما تخالف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حرف يصلح للاعراب **كخلق الله السموات** فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب ورجحه فى المغنى بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله سبحانه وتعالى موجد للافعال والذوات جميعا ومثله فى هذا الخلاف خلق الله العالم **واصطفى البنات** افاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات فى جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان مافيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتى تانيث فى كلمة واحدة **و لا ما لا ينصرف** وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذى هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سيأتى آخر الكتاب واما الجر فليس داخلا فى سماء بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين ولانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبنى على الكسر كزال ودراك **فيجر بالفتحة** نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب **نحو مررت بافضل منه** وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستفيض

الامعرال او بدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام زائدة **نحو** مررت **بالافضل** وبالیزید ونحو قوله تبیت بلیل اما رمن اعتاد اولقا **او مع الاضافة** ولو تقدیرا **نحو** مررت **بافضلکم** وقوله ابداء بذا من اول فی روایة الکسر بلا تنوین علی نیة المضاف الیه فانه حینئذ یجر بالکسرة لفظا او تقدیرا علی الاصل لان الکسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوین والمضاف ومافیه ال لایقبلان التنوین فلا یقال انه محذوف منهما لیستتبع حذفه حذف الجر وظاهر کلامه انه فی ذلک باق علی منع صرفه لکنه یجر بالکسرة وفی المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء علی ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوین والتفصیل ان زالت منه احدی العلتین بالاضافة او بال صرف کالعلم فانه تزول منه العلمیة بالاضافة او بدخول ال علیه والا فلا کالوصف وهو المختار وسکت عن رفعه ونصبه لانهما علی الاصل وحینئذ یعلم ایضا استواء جره ونصبه فی الاعراب بالفتحة ویظهر الفرق بینهما کما قال ابن مالک بالعامل والتابع **و الا الامثلة الخمسة** سمیت بذلک لانها لیست افعالا باعیانها کما ان الاسماء الستة اسماء باعیانها وانما هی امثلة یکنی بها عن کل فعل کان بمنزلتها فان یفعلان کنایة عن یذهبان او یستخرجان ونحوهما وکذلک الباقی وسمیت خمسة علی ادراج المخاطبین تحت المخاطبین والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف فی شرح اللمحة **وهی** کل فعل مضارع اتصل به الفا تثنین او واو جمع او یاء مخاطبة نحو **یفعلان** بالیاء التحتیة للغائبین **ویفعلون** بالیاء کذلک للغائبین **و** نحو **تفعلان** بالتاء الفوقیة للمخاطبین **وتفعلون** بالتاء کذلک للمخاطبین **وتفعلین** بالتاء کذلک للمخاطبة ولا فرق بین ان تکون الالف والواو ضمیرین نحو الزیدان یفعلان والزیدون یفعلون او علامتین فی لغة طی نحو یفعلان الزیدان ویفعلون الزیدون واما یاء المخاطبة فلا تکون الا ضمیرا واذا بسطت هذه الامثلة کانت ثمانیة کما قاله الکودی وکلها خرجت عن الاصل فی جمیع الاحوال

فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو انت تدعين لعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص بالمضارع نحو لتاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

و الا الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه فيجزم بحذف اخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات نحو زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف الواو من الخاء والحركات ادلة عليهن واما نحو قوله

الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله تعالى انه من يتقي

ويصبر على قراءة نقيل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو من يخ
الله الباطل سندع الزبانية **تنبيه** محل حذف حرف العلة للجازم
اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وذاهب
اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج
من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا
انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل
فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالداء المسهل والحركة كالفضلة في
الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب
سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة
المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لاجله وعلى قول ابن السراج
الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف
الاخير بل بحذف الحركة وحذف الاخر لفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله
هنا ان الجزم بحذف الاخر لا يناسب ما سيأتي قريبا من ان الفعل المضارع
يقدر فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب
اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع
حركاته شيآن هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله
وتقدر جميع الحركات الثلاث **في نحو غلامي** من كل
ما اضيف الى ياء المتكلم وليس منتفي ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا
ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما
الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر

بعد استقرارها و يقدر جميعها ايضا في نحو **الفتى** من كل اسم معرب
آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا و
يسمى هذا مقصورا لامتناع هذه الالف قصر عن ظهور الحركات
فيه اى منع منها ومثله المدغم والحكمى من واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص
بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كمرسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة
فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن
فلاح اليمنى الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد
للثقل ولا ثقل مع التقدير والقسم الثانى من الاسماء وهو ما يقدر فيه
بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة
والكسرة فى نحو القاضى** من كل اسم معرب آخره ياء لازمة
قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهى فان كان
فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر فى المقصور وانما لم تظهر
الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها **ويسمى
هذا منقوصا** لانه نقص منه بعض الحركات او لانه تحذف لامه لاجل
التنوين كذا قيل هذا ما يقدر فى الاسماء واما ما يقدر فى الافعال فاشار الى
القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة
فى نحو** زيد **يخشى ولن يخشى** من كل فعل معتل بالالف لتعذر
تحريكها والى الثانى منها بقوله **والضمة فى نحو** زيد **يدعو
ويقضى** من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما **وتظهر
الفتحة فى** المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء **نحو ان
القاضى لن يقضى ولن يدعو** لخفتها **تنبيه** قدر
ان من يقول بتقدير الحركات فى المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن
يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين
دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو فى ذلك مخالف للقولين
جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك

بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري

فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه

يرفع الفعل **المضارع** اذا سلم من نون التوكيد والاناث وكان مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم زيد** باجماع من النحاة واما قول علي رضي الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافيقه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على اقل احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد من اربعة بدأ منها **بلن** لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتأكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التابيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله بتابيد النفي بهذه الاية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التابيد ليس على تحقيق في المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن لتابيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الاخرة

جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التابيد فى نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما فى قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتى للدعاء امر لا فيه خلاف اختار فى المغنى الاول قال فيه وتأتى لن للدعاء وفاقا للجماعة والحجة فى قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

لكنه صرح فى الشرح وفى الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلى ولا يفصل بينها وبين معمولها الا فى ضرورة كقوله

لما رايت اباين يد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء

و اتبعها **بكى المصدرية** لمشاركتها لها فى العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها **نحو لكيلا تأسوا** انى لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكى التعليلية الجارة وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كى ان تكرمنى واللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية اما فى الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله واما فى الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله

اردت لكيما ان تطير بقربتى جاز الامران اى كونها مصدرية وكونها جارة والثانى ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اى كيف تجنحون **و اتى بأذن** قبل ان لطول الكلام عليها وهو حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال ازورك غدا اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيبويه وبخلافه فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما فى كل موضع وتكلف

تخريج خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا اصدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء و الاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها امثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون

مصدرة في اول الكلام فان وقعت حشو افيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبر ما قبلها نحو انا اذن اكرمك والثاني اذن اكرمك الثالث ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا انتهى فمران تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله **وهو** اي المضارع الذي يليها **مستقبل** فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الشرط الثالث واليه اشار بقوله **متصل** ذلك المضارع بها **او منفصل** عنها اما **بقسم** او بلا النافية كما في المغني والشذور واشار الى مثالي الاتصال والانفصال بقوله **نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم** **مجرب** على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه نائد مجئ به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ولا

النافية لان النافى كالجزء من المنفى فكانه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا اتتك اوّلا ... وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا ... الا بحلف او نداء او بلا
وافصل بظرف او بمجرور على ... راى ابن عصفور وليس النبلا
وان تجئ بحرف عطف اوّلا ... فاحسن الوجهين ان لا تعملا

وينصب المضارع ايضا **بان المصدرية** اى المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهى ام الباب لعلها **ظاهرة نحو** والذى اطمع **ان يغفرلى** وهى مضمرة كما سيأتى والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك و الثانية قال فى اوضحه هى التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم زاد فى المغنى والواقعة بعد اذا كقوله

فامهله حتى اذا ان كانه ... معالى يدفى لجة الماء غامر

ومحل المنصب بان المصدرية **ما لم تسبق بعلم** اى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة **نحو علم ان سيكون** افلا يرون ان لا يرجع **فان سبقت بظن** اى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن **فوجهان** الرفع والنصب **نحو وحسبوا ان لا تكون** فرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على اصله من غير تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه فى الم احسب الناس ان يتركوا و من العرب من يجزم بان كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ... تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب

ومنهم من اهملها حملا على ما اختها اى المصدرية كقوله

ان تقران على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا

كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم **ومضمرة** واضمارها اما جوازا او وجوبا اما **جوازا** ففى موضعين احدهما **بعد عاطف** وهو هنا الواو او الفاء او ثم او او **مسبوق** ذلك العاطف **باسم خالص** من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو **نحو** قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه

ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو واو والفعل فى تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تحفق الارياح فيه احب الى من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف فى شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قوله الشاعر

لولا توقع معترفا رضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب

وبعد ثم قوله

انى وقتلى سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت الماء

وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى يطير **و** الثانى بعد **اللام** الجارة سواء كانت للتعليل كما **فى نحو** انا فتحنا لك فتحا مبينا **ليغفر لك الله** ما تقدم من ذنبك وما تاخر اى للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيض المقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم عليه

لما الق الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتى **فى نحو لئلا يعلم اهل الكتاب** امر نافية نحو **لئلا يكون للناس فتظهر** ان وجوبا **لاغير** كراهة اجتماع لامين **و الا فى نحو ما كان الله ليعذبهم** ما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفى بما او لم فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما فى المغنى **فتضمر** وجوبا **لاغير** وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف فى الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفى الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصرى فهو قول مركب من قولين وذهب البصرى الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح فى موضع جر والتقدير فى نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريد التعذيبهم ويقدر فى كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فصرح بالخبر الذى هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفى كلامه استعمال لاغير وقد صرح فى المغنى بان قولهم لاغير لحن وفى الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففى خمسة مواضع احدها هذا والثانى اشار اليه بقوله **كاضمارها** اى ان وجوبا **بعد حتى** الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهى فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كى

وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملها في نحو حتى تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك ينافي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضافة والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت للفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها الا **ان كان مستقبلا** بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم **نحو** لن نبرح عليه عاكفين **حتى يرجع الينا موسى** ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على مضمونها كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار

قال ابو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله

حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب

النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه و الموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله **بعد او** العاطفة الصالح فى موضعها الى او الا فالاول **نحو** قولك **لالزمنك او تقضينى حقى** اى الى ان تقضينى حقى وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى و الثانى **نحو** قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم **كسرت كعوبها او تستقيما** اى الا ان تستقيما والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منصيد من الفعل المتقدم اى ليكونن لزوم منى او قضاء منك وليكونن منى كسر كعوبها او استقامة منها و اشار الى الرابع والخامس بقوله **بعد فاء السببية** وهى التى قصد بها الجزاء **او واو المعية** وهى المفيدة معنى مع حال كونها **مسبوقتين بنفى محض** اى خالص من معنى الاثبات فخرج نحو الم ترأتنا فنكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا **او طلب بالفعل** لاغير لاصالته فى ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينا ه الناس و بالمصدر نحو سقيا فيرويك و باسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد شئ منها وخرج بقيدا لسببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف **نحو لا يقضى عليهم فيموتوا** وما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار و بالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك و بالاسم نحو انت غيرات فتحدثنا والنفى مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم **ويعلم الصابرين** وقس الباقى وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية اشياء وهى المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجى واختار ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم فى بيت

وهو مروانه وادع وسل واعرض لخصم تمن وارج كذلك النفي قد كملا

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

وقوله

فقلت ادعي وادعوا ان اندى لصوت ان ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي**

وقوله الشاعر لا تنه عن خلق وتأتي مثله وفي جواب الدعاء نحو قولك

اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واحج عليه وفي جواب

الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

اتبيت ربان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه ان لا يكون بادأة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا

يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ونحو الا يقوم وا قوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما

ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة

النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر او ويغفر لك وفي

جواب الترجي عند القائل به لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي اراجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع

النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي

والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح

الشذور **تنبيه** نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها

وتبقى هي ولو دليل فلو قيل اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد

ان وتحذف اخرج واجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب

كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يعود قال وهذا كقولهم جئت

ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز

منقول فى فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شئ فى كلام العرب
فان سقطت الفاء من المضارع الواقع **بعد الطلب**
ولو بلفظ الخبر **وقصد به الجزاء** للطلب السابق عليه
بان قدر مسببا عنه **جزم** ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة
هى وفعل الشرط **نحو قل تعالوا اتل** فاتل تقدمه طلب
وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى
تعالوا فان تأتونى اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله
ابن بيتك ازرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدى
او تستريحى وكذلك يجزم المضارع بعد الترجى اذا سقطت الفاء عند
من اجاز نصبه قال ابو حيان فى الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجى
واستشهد له فى شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل الله فاتا منك نحوى ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر

قال المرادى وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء
بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى او بعد الطلب ولم يقصد بما
بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء
مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما فى المغنى
وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء
الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه
فى الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب
بضربا فى قولك ضربا زيدا النيابته عن اضرب لاتضمنه معناه وهو
مذهب الفارسى والسيرافى **وشرط الجزم** بعد الامر صحة
حلول ان تفعل محله كما فى التسهيل والجامع نحو احسن الى احسن اليك بخلاف
لااحسن **وبعد النهى** عند غير الكسائى **صحة حلول ان**
الشرطية مع **لا** النافية **محله** اى النهى مع صحة المعنى وظاهر
عبارة الالفية ان لاهذه ناهية بالهاء لانافية بالفاء وشرحها على ذلك

الشاطبي والمكودي وذلك **نحو لا تدن من الاسد تسلم** اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو **بخلاف** **نحو لا تدن من الاسد يأكلك** اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في ولا تمش تستكثر واما قوله عليه الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقربنا مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقربنا بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقربنا يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه واما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائي في مسئلة الامر **ويجزم** المضارع **ايضا** **بلم** وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا **نحو لم يلد** ولم يولد وقد تهمل حملا على ما او لا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني وقرئ الم نشرح **ولما** اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي الشارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته **نحو لما يقض** ما امره ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم ولو لم ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا يأتي في استمرار النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما اي ولما ادخلها واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم
فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان
يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال و
يجزم المضارع ايضا **باللام ولا الطلبتين** اى الدالتين على الطلب
فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء **نحو**
ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو **لا تشرك بالله** ولا
الدعائية نحو ربنا **لا تؤاخذنا** ان نسينا او اخطأنا وجزم فعل الغائب
والمخاطب بلا كثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف
ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدًا سواء بني للفاعل ام للمفعول
وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجزمها
فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا
للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم
بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا و بقية الادوات الآتية **تجزم**
فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم
للفظهما نحو وان تعودوا نعد او ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا
وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان
يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له ما تقدم وهي **ان واذما** وهما موضوعان للدلالة على مجرد
تعليق الجواب على الشرط **واي** بالتشديد وهو موضوع بحسب ما
يضاف اليه فهو في نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل وفي نحو اى الدواب
تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اى يوم تصم اصم للزمان وفي نحو اى مكان
تجلس اجلس للمكان **واين وانى** وهما موضوعان للدلالة على
المكان ثم ضمنا معنى الشرط **وايان ومتى** وهما موضوعان للدلالة
على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط **ومهما وما** وهما موضوعان
لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط **ومن** وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن

معنى الشرط **وحيثما** وهو كاين وانى مثال الجزم بان نحو
ان يشأ يذهبكم وباذما نحو

وانك اذما تأت ما انت آمر به تلف من اياه تأمر آتيا

وباى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت وبانى نحو قوله

خليلى انى تأتيانى تأتيا اخاغير مايرضيكما لايحاول

وبأيان نحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى نحو

متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وبهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن
نحو من **يعمل سوءا يجز به** وبما نحو **ما ننسخ من آية او**
ننسها نأت بخير منها او مثلها وبحيثما نحو

حيثما تستقم يقدر لك الله بنجاحا فى غابر الازمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها صدر الكلام
وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق
وهو ان الثانى ما هو اسم باتفاق وهو الباقى ماعدا اذما ومهما الثالث
ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح
انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان فظرف او حدث
فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما
صححه فى المغنى او متعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او متعلقه
فاشتغال وكذا القول فى اسماء الاستفهام **ويسمى** الفعل **الاول**
من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرط التعليق الحكم عليه ويسمى
الثانى منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال و
جزاء ايضا لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا
جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وهذا
مفقود هنا واسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما

ولولان المشهور فى اذا انها لاتجزم الا فى الشعر خاصة كقوله

واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستجلى

وفى كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفى الجزم بها قياسا على غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون ما واما لو فالاصح انها لاتجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الاصح واما غيرهما فهو قسمان قسم لاتلحقه ما وهو من وما ومهما والى وقسم يجوز فيه الامران وهو اين وان واى ومتى وايان وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققى اهل البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك فى التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان المبتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا **واذا لم يصلح لمباشرة الاداة** اى اداة الشرط كأن كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبى او جامد او منفى بحرف نافٍ غير لا ولم او مقرون بقد او بحرف تنفيس **قرن بالفاء** وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فوجهان كما فى الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره قانون كلى حسن فى ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك

قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد
ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير
فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة والتي فعلها
جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما
يفعلوا من خير فلن يكفروه ونحو وان تولليتم فما سألتكم من اجر والمقرون
بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم
عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر الشر عند الله مثلان
او ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها
ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله
ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما
والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم
او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع
الا بعد ما هو متعقب بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكن لا بد في الجملة المقترنة
بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة
نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم
فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغني عن ذكرها احالة
على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهره اطلاقه ان اذا يربط بها
الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح
وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات
الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فجرى عليه المصنف
في وضعه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من
عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا

من ادوات الشرط فيحتاج فى اثبات ذلك فى غير ان واذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول كلمة او فى عبارته لمنع الخلو او بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد فى قولنا وقد يجمع **فصل** فى تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان** فقط **نكرة** وهى الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشئ اوّل وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالأدمى اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب **وهو** اى الاسم النكرة **ماشاع فى جنس موجود** فى الخارج تعدده كرجل فانه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم وتعدده فى الخارج موجود مشاهد **او مقدر** وجود تعدده فى الخارج **كشمس** فانها تصدق بمتعدد لانها موضوعة للكوكب النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد فى الخارج الا هذا الفرد الواحد فالمعتبر فى النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد واما جمعها كما فى قوله

فكأنه لمعان برق او شعاع شموس

فباعتبار تعدد الشمس فى كل يوم وخاصتها انها ما يقبل أل المؤثرة للتعريف او تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت فى بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهى بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته اخص **و** الضرب الثانى **معرفة** وهى الفرع

لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين **وهي ستة** اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بأل والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيجئ الاول **الضمير** ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم **و** الضمير **هو ما دل** وضعا **على متكلم** كانا **او مخاطب** كانت **او غائب** كهو ولابد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب فمفسره اما معلوم اى متعقل في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا او رتبة نحو والقمر قدرناه اولفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى اومتأخر لفظا او رتبة وهو منحصر في سبعة مواضع ذكرها في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور **و هو** اى الضمير **امّا مستتر** ولا يكون الا مرفوعا وهو المسمى صورة في اللفظ بل ينوى **كا** لضمير **المقدّر** اما **وجوبا** وهو ما يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك **في** ثمانية مواضع احدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة او النون نحو **اقوم ونقوم** ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب لواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما

نحو

نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ساد سها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا سابها اسم الفعل غير ماض كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعدا في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا نعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي **اوجوازا** وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة **في زيد يقوم** وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي **او بارز** عطف على مستتر فهو قسيم له **وهو** ماله صورة في اللفظ ثم هو **اما متصل** بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع **كتاء قمت** دوالى منصوب نحو **كاف اكرمك و** الى مجرور نحو **ها غلامه** وينقسم ايضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فاننا نلنا المنح **او منفصل** عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع **كانا** للمتكلم وحده وفروعه نحن له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعاء **وانت** للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين وانتن للمخاطبات وانتم للمخاطبين **وهو** للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات **و** الى منصوب نحو **ايای** للمتكلم وحده وفروعه ايانا له ومعه غيره

او للمعظم نفسه **واياك** للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكن للمخاطبات واياكم للمخاطبين **واياه** للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو وان واياه ما عداها في ذلك حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل برأسه للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واخصها اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تأخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال **ولا فصل** للضمير في الاختيار **مع امكان** الاتيان بالضمير **المتصل** فنحو قمت وأكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا أكرمت اياك واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ... الا يزيدهم حبا الى هم

فضرورة **الا في** صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك **نحو الهامن** تولك لشخص في عبد **سلنيه** فيجوز فيها الانفصال **بمرجوحية** ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من التقاء الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان لانه الاصل والامر مع

لغيره ولهذا لم يأت التنزيل الا به قال تعالى ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا الزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من ضربي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه **وظننتكه** فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله انى حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذيريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء براخالكه وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم وردما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك يمتنع وما افضى للممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير امر لا وبذلك فارقت الاولى **و** ذلك نحو الصديق **كنته** وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال **برجحان** كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله

لو كان اياه لقد حال بعدنا ... عن العهد والانسان قد يتغير

وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا او انما او رفع بمصدر مضاف لمنصوبه وصفة جرت على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف نفي او فصله متبوع او ولى واو مع او اما او لاما فارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وبما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة **ثم** الثاني من المعارف **العلم وهو** ما وضع لمعنى لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه اسند واحد وأل

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت فى واحد عرفته وقصرته على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه **اما شخصى** وهو ما وضع لمعنى فى الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **كزيد** وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ونقص وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب فرناها ونزيد منطلق **او جنسى** وهو ما وضع لمعين فى الذهن اى ملاحظ الوجود فيه **كاسامة** علم للسبع اى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو فى التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرء من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين فى علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب اخر كالتأنيث فى اسامة وثعالة ومجئ الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع يقال اسد اجرء من ثعلب كما يقال اسامة اجرء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا او مع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ومثلها فى الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اى فردا منه ففر منه ثم استعمال علم الجنس واسمه معرفا او منكرا فى الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان اسماء الايام اعلام ولامها للمح وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

والعلم

و العلم **هو** باعتبار ذاته شخصيا كان اوجنسيا **اما اسم** وهو ماعدا الكنية واللقب كما **مثلنا** من زيد واسامة **اولقب** وهو ما اشعر برفعة المسمى **كزين العابدين** اوبضعته كبطة **وقفة اوكنية** وهو ما صدر بأب اوام **كابى عمرو وام عمرو** قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى فى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها

فائدة ليس فى كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن **ويؤخر اللقب** فى اللفظ **عن الاسم** غالبا اذا اجتمعا **و يجعل تابعا له** فى اعرابه بدلا اوعطف بيان **مطلقا** اى سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوفا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف **او مخفوضا باضافته** اى الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثانى الاسم ان افردا وذلك **كسعيد كرز** فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاكثير والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهى الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك فى الالفية وخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرح عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تاويل ولا يوقعان فى مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع

بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليهما عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم ار فيه نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع **ثم** الثالث من المعارف **اشارة** على حذف مضاف اى اسماء لها حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه والاشارة اما للمفرد مذكرا ومؤنث او لمثنى كذلك او لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجئ **وهي ذا** للمذكر المفرد **وذى وذه وتى وته** باسكان الهاء وذهى وتهى وتاوذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد **وذان وتان** ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ويعربان **بالالف رفعا وباليا جرا ونصبا** عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد **واولا** ممدودا ومقصورا **لجمعهما** اى المذكر والمؤنث و المد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بنائى والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات

القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجئ لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب **و اما البعيد** فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوبا **بالكاف** الحرفية في الأخر تدل على البعد ولا فرق في الكاف بين ان تكون **مجردة من اللام** في جميع اسماء الاشارة **مطلقا** اى سواء كان المشار اليه مفردا ام مثنى ام مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان او **مقرونة** تلك الكاف **بها** مبالغة في البعد **الا** في ثلاث مسائل **في المثنى مطلقا** من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **وفي الجمع في لغة من مدّه** وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كتميم وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا **وفيما تقدمه** من اسماء الاشارة **ها التنبيه**

بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز هذالك وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالنون المشددة والكاف فى المثنى ووسطى وهى المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف فى شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب **ثم** الرابع من المعارف **الموصول** وهو ضربان حرفى وهو ما اوّل مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ان وما وكى ولو واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف التى هى احد قسمى الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد **وهو الذى** للمفرد العالم وغيره **والتى** للمفرد المؤنث العاقل وغيره **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث ويعربان **بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا** عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر وكلامه فى الاوضح عند انواع الشبه يقتضى ما قلناه فى ذين وتين لكن على بصيرة فى ذلك وذلك فى نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور وظاهر كلامه فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع **وجمع المذكر** شيآن **الذين** ويستعمل **بالياء** رفعا وجرا ونصبا ولذا قال **مطلقا** وربما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله نحن الذون صبحوا الصباحا وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن المجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل والذى يطلق عليه

وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه و الثانى
الالى بالقصر اشهر من المد **ولجمع المؤنث** شيآن ايضا
اللاءى واللاتى باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى
واللاءى فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر صاحبها حب الالى كن
قبلها اى اللاءى وقال

فما أبأونا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

اى الالى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتى
للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله
وبمعنى الجميع من الذى وفروعه **من** وهو موضوع للعالم
نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن
وقد يأتى لغيره فى ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو
يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة
العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق
لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيأ الثالثة
ان يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه لشمول
دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء **وما** وهو موضوع لغير
العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبنى ما اشتريته
وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتى
له مع العالم نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وللبهم امره كقول
من رأى شبحا من بعد لا يدرى ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع من يعقل
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث **واى** نحو لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد وهى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة
ولا تضاف الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم كما فى الآية خلافا للبصرى وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها الماضى
فلم تكن له العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بان اياً وضعت على العموم

والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه
فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز
عن الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيهما الا متأخر ولعلم ان
لاي اربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر
صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم او ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني
اي هو قائم او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قائم وتبنى
في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان
صدر صلتها ضمير امحذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل
وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية اي **وال في وصف صريح**
اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير تفضيل**
وذلك كاسمي الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب**
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه
الاسمية كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان
ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فجوز ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه المصنف في الشرح
والاوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشيء لان الصفة
المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف
تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان
الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل
وما ذهب اليه من ان الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي
هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه وليست موصولا
حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم
تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو
كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال

والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على المختار في تفسير الضرورة **وذو في لغة طيء** خاصة دون غيرهم من العرب كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند طيء على المؤنث ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطيء منهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيء بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الضائع الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث **وذا** حالة كونه **بعد ما** باتفاق البصريين **او بعد من الاستفهاميتين** على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل ربكم وقال الشاعر

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحمليه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله

والوصف قليل جدًا وان اشتركا في الجواز وليسا بمتساويين في الحذف كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو **فاقض ما انت قاض** اى ما انت قاضية وقوله

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد محصورا او نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو **ويشرب مما تشربون** اى منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر

اى ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذي مررت اى به فان لم يتعين العائد للربط كمررت بالذي مررت به في داره او جر امعا بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي مررت به او كان محصورا كمررت بالذي ما مررت الا به او نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما من **او ظرف او** جار ومجرور تاما ان اى تتم بها الفائدة كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين **متعلقان باستقر** وشبهه مما هو فعل حال كونه **محذوفا** وجوبا لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان

والاسلام والمشرك والكافر **ثم** الخامس من المعارف **ذو الاداة** اى اداة التعريف **وهى ال** بجملتها للتعريف **عند الخليل وسيبويه** لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهى همزة قطع كهمزة ام وان حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه فى اصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها فى الوضع هذا ما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال فى تقريرها ونازعه ابو حيان فى ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس فى كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة اصلية مقطوعة فى الوصل كهمزة ام وان **لا اللام وحدها** للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه فى احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم واختاره المصنف فى حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه رجح فى الجمع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفى الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **وتكون** ال **للعهد** وهى التى عهد مصحوبها اما ذكرا **نحو زجاجة** **الزجاجة** وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جئ به منكرا توهم انه غيره او ذهنا نحو اذهما فى الغار **وجاء القاضى** فى قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم **او للجنس** وهى التى لم يعهد مصحوبها اصلا وهى ثلاثة انواع كالتى للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هى اى لا باعتبار

شئ كامثلك الناس الدينار والدرهم اى جنسهما
وجعلنا من الماء اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المعنى
كل شئ حى وهذه لاتخلفها كل لاحقيقة ولامجازا اولاستغراق
افراده وهى التى تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان
اى كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء
من مدخولها نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق
صفاته وهى التى تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اى الجامع
لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة
لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال من جهة كماله ولا
اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير
المضاف اليه نحو فان الجنة هى المأوى وقيده ابن مالك بغير الصلة
وجوز الزمخشرى نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير
المتكلم قال فى المخوف والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المصنف ان ال المعرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما
ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول
وقد مر انها تكون موصولة وابدال اللام فى ال المعرفة ميما لغة
حميرية كقولهم فى الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها
عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل امن امبر امصيام فى امسفر فقال
ليس من امبر امصيام فى امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من
طئ قال شاعرهم

ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمة

ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الى واحد
مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا فى الابهام
كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو فى التعريف
بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم فى رتبة

العلم والمضاف لاسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وكذا البواقى
الا المضاف الى الضمير كغلامى **ف** ليس فى رتبة الضمير
وانما هو **كالعلم** اى فى رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك
اذا الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ان ما اضيف الى معرفة
فهو فى رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلانه قوله
كخذ رؤف الوليد المنقب فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف
بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد على اطلاق قولهم هنا
ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة
الى معمولها والمتوغل فى الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر فى باب الاضافة
من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم فى بابه لشئ كان
قيدا للحكم الذى يذكر مطلقا فى باب آخر

باب فى ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او
وصفا رافعا لما اتفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع
مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفى الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا
لمن يرى انه اصل المرفوعات وخالف فى الشذور فبدأ بالفاعل نظرا
الى انه اصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلا منهما اصل واختاره الرضى
قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة **المبتدأ والخبر**
كلاهما **مرفوعان** باتفاق **كالله ربنا ومحمد** عليه الصلاة
والسلام **نبينا** لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا فى رافعهما
على اقوال اصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتدا وهو التجرد من العوامل اللفظية
للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان
اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه
طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة
واعلم ان الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول

الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قلما ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا افادت والفائدة تحصل فى الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة وانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال **ويقع المبتدأ نكرة ان عم** كل فرد من جنسه **او خص** فردا من ذلك الجنس فالعام **نحو ما رجل فى الدار** لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية و منه نحو **اإله مع الله** وكل له قانتون ومن يقترفه معه و الخاص نحو **لعبد مؤمن خير** من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا و من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام **خمس صلوات كتبهن الله على العباد** لتخصيصه بالاضافة وقوله امن معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وقولك رجيل جاء فى لانه بمعنى رجل صغير جاء فى و يقع الخبر مفردا جامدا فلا يحتمل ضميرا للمبتدأ ومشتقا فيحتمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا او يجب ابراز المحتمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع **جملة لها** اى فيها **رابط** وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سيقت له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف او جر باسم فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او مسبوق بمماثل لفظا ومعمولا

نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله اصح فالذى توصى به انت مفلح
وروابط الجملة بما هى خبر عنه اوصلها فى المغنى الى عشرة على خلاف فى
بعضها واقتصر منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل فى الربط
ومن ثم يربط به مذكورا **كزيد ابوه قائم** وعمرو قام اخوه ومحذوفا
كمامر و الثانى الاشارة نحو **ولباس التقوى ذلك خير**
ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والابان قدر تابعا للباس على انه بدل او عطف
بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر
وقوع ذلك فى مقام التهويل والتعظيم نحو **القارعة ما القارعة**
فالقارعة مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما
خبر الاول والتقدير القارعة اى شئ هى كما تقول اى رجل زيد اذا اردت
التعظيم والتفخيم لشانه و الرابع العموم بان يكون جملة الخبر مشتملة
على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو **زيد نعم الرجل**
فأل فى الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل فى العموم
فحصل الربط ومنه قوله ولما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم
تبع فيه هنا وفى اوضحه جماعة من النحاة وذكره فى المغنى كالمتبرى منه ثم
قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون و
خالد الا رجل فى الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما
كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله **الا**
فى نحو قل هو الله احد فما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى اى
فلا تحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر
هذا ان قدر هو ضمير الشان والابان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد
وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للمرادى والتحقيق
ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى
عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة و يقع الخبر ايضا
ظرفا زمانيا او مكانيا حالة كونه **منصوبا** لفظا بما تعلق به

نحو والركب اسفل منكم والرحيل غدا و يقع ايضا
جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك **كالحمد لله** رب
العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس
ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا فى التقدير الى المفرد
اوالى الجملة قال **وتعلقهما** حينئذ اما **بمستقر** ونحوه مما هو
اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة
والاصل فى الخبر الافراد وصححه فى الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها
ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت لدى بحبوحة
الهون كابن ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به
ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد اما واذا
الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل **او بـ استقر** ونحوه مما هو
فعل وهو اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل فى الظرف
والمجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب
تقديره فى الصلة قال فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه
صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال **محذوفين** وجوبا
وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو فى الحقيقة هو الخبر على ما صححه فى
الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا
يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا
وبه صرح فى التسهيل قال فى المغنى وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه
بجواز تقديرا لكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج
قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى اى مقتول او يقتل والاصل فيه ان
يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى

ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق
فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدأ وفى حاشية الكشاف للتفتازانى مما يجب التنبيه عليه انه
اذا قدر فى الظرف كان اوكائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لانه ناقصة والا لكان الظرف فى موضع
الخبر بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات **فائدة** اعلم ان
الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو
فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة
واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه
نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت
ووجه تسمية الاول مستقرا والثانى لغوا ان المتعلق العام لما كان
اذا حذف انتقل الضمير الذى كان مستقرا فيه الى الظرف سمى ذلك
الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو فى الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة وهى فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم فى المشترك فيه
مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمى لغوا اوملغى
كانه الغى ولم يعتبر اعتبار الاول قاله الدمامينى قاعدة كل ظرف او جار
ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لابد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه
او ما اقل بما يشبهه او ما يشير الى معناه والمتعلق اما ان يكون ملفوظا به
او مقدرا والمقدر اما واجب الحذف ولا وواجب الحذف فى ثمانية مواضع
ذكرها فى المغنى **ولا يخبر** اسم **الزمان عن** المبتدأ الجوهر
المعبر عنه باسم **الذات** فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان
حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا
او فى زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك
وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو
كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة

و اما نحو قولهم **اللیلة الهلال** مما ظاهره انه اخبر فیه باسم الزمان عن الجوهر فهو **متاول** بحذف اسم معنی مضافا هو المبتدأ فی الحقیقة کرؤیة الهلال اللیلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنی لا عن الجوهر و قیل لا تاویل بل اللیلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنی من حیث انه یحدث فی وقت دون اخر و لما کان من المبتدأ ما لا خبر له لانه فی معنی الفعل لکن له مرفوع یغنی عنه نبه علیه بقوله **ویغنی عن الخبر** فی حصول الفائدة **مرفوع وصف** یکتفی به فاعلا کان او نائبه و المراد بالوصف اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضیل و المنسوب **معتمد** ذلک الوصف لیصح الاکتفاء بالمرفوع **علی اداة استفهام** حرفا کانت او اسما **او اداة نفی** کذلک او فعلا فالاستفهام بالحرف **نحو افاطن قومه سلمی** ام نوو اطعنا و بالاسم نحو کیف جالس العمران **و** النفی بالحرف نحو **ما مضروب العمران** و بالفعل نحو لیس قائم الزیدان و بالاسم نحو غیر قائم الزیدان و منه قوله

غیر مأسوف علی زمن ینقضی بالهم و الحزن

و النفی فی المعنی کالنفی الصریح نحو انما قائم الزیدان و لا فرق فی المرفوع ایضا بین ان یکون اسما ظاهرا کما مر او ضمیرا بارزا کقوله خلیلی ما واف بعهد انتما و جعل النفی بالفعل و الاسم کالحرف فیه نحو زید لخروج الوصف عن کونه مبتدأ حقیقة و اعتماده علی ما ذکره شرط لازم عند جمهور البصریین و ما اوهم خلاف ذلک مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان یتطابقا او لا فان تطابقا افرادا نحو اقائم زید جاز فی الوصف وجهان الابتدائیة و الخبریة الا فی نحو اقائم الیوم امرأة فیتعین الاول و هذا یقبح فی قولهم انه متی اوقع تقدم الخبر فی الباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخیره و ان تطابقا تثنیة و جمعا نحو اقائمان الزیدان و اقائمون الزیدون تعین خبریة الوصف علی اللغة الفصحی لتحمله الضمیر و ان لم یتطابقا

تعین

تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا او نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر **وقد يتعدد الخبر** جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هذا مزخلفا فالاولى عدم العطف وهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه

او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد في وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقتضي الاجمال انما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم **فائدة** اذا تعددت مبتدأت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدأ فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبر ما قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخي خال عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير بهاء آخر الاول وتال لمتلوه نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان

واعلم ان الاصل فى الخبر ان يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له فى المعنى فحقه ان يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا و لكنه **قد يتقدم** عليه حيث لا مانع اما جوازا **نحو فى الدار زيد** او وجوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام **و** ذلك نحو **اين زيد** اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو صبيحة اى يوم سفرك او يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو عندى درهم ولى وطرد اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالالفاظ نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معنى نحو انما قائم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار فى الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملء عين حبيبها اذ لو اخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة **وقد يحذف كل من المبتدا والخبر** جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى **نحو سلام قوم منكرون** فسلام مبتدأ والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف **اى عليكم** وقوم خبر لمبتدأ محذوف اى **انتم** قال ابن ايان واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فيهما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان كون الخبر محط الفائدة وقال العبدرى الاولى الخبر لان التجوز فى آخر الجملة اسهل وفى المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت ببزيد الكريم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما او بصريح القسم نحو فى ذمتى لافعلن اى يمين او بمصدر حق به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اى صبرى واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله **ويجب** اى الحذف **فى الخبر** فى اربع مسائل الاولى والثانية **قبل جوابى لولا** الامتناعية اى الدالة على امتناع الثانى لوجود الاول **والقسم الصريح**

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف فى الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب فى لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اى لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة **و الثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا** عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال كما سيأتى او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربى السويق ملتوتا او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اى حكمك لك مثبتا فشاذ **و الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة** فى معنى المصاحبة بان تكون نصا فى المعية كما سيأتى فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقترانك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو لولا انتم لكنا مؤمنين** فانتم مبتدأ والخبر محذوف اى صددتمونا بدليل الظن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه الدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه

هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ واذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك
فى ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد
الجواب مسده و نحو **لعمرك لافعلن** فعمرك مبتدأ والخبر
محذوف اى قسمى للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح
العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم
مرادا به الحياة و نحو **ضربى زيدا قائما** فضربى مبتدأ وهو
مصدر عامل فى زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستكن فى كان
المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان او اذا كان
قائما فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه
الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا
يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين
احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم فلما التزم
تنكيره علم انه حال لا خبر الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد و نحو **كل
رجل وضيعته** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة سميت
بذلك لانها اذا تركها اضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل
مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف
اى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
ووجب لقيام الواو مقام مع

باب
فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر

النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة انواع من حيث العمل
احدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس
وافعال المقاربة والثانى عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث
ما ينصب هما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها
حكم المبتدأ والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاول غير معترض

لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح و**
اضحى وظل وبات وصار وليس وفى معنى صار آض و
رجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثانى ما يعمل بشرط تقدّم نفى
او نهى او دعاء و هو اربعة **مازال** ماضى يزال لا ماضى يزيل و
لا يزول فانهما تامان الاول منهما متعدّ الى واحد ومصدره الزيل
والثانى قاصر ومصدره الزوال **ومافتئ ومانفك ومابرح**
وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفى نحو ولا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذا الاصل لا افتؤ ولا ابرح ومثال النهى قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين
والدعاء قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيده فى الارتشاف بلا
خاصة كما فى البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدّم **ما**
المصدرية الظرفية وهو **دام** لا غير كاعط ما دامت مصيبا درهما
اى مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم
تعمل وان ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا اى
من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل
المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق
النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسى ومن تبعه يذهب
الى حرفيتها او الصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة
بها كما تقدم **فيرفعن** هذه الافعال وكذا ما تصرف منها **المبتدأ**
تشبيها بالفاعل ويسمى **اسمالهن** حقيقة وفاعلا مجازا **و**
ينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى **خبرالهن** حقيقة ومفعولا

مجاز لكن يشترط فى المبتدأ الذى تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه او لصحوب لفظى او معنوى **نحو وكان ربّك قديرا** واما قوله وكونى بالمكارم ذكرينى فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويلزم على مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد فى الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما فى باب المبتدأ **وقد يتوسط الخبر** بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا **نحو** وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله **فليس سواء عالم وجهول** وتارة يكون واجبا نحو يعجبنى ان يكون فى الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرى ولا تاخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدمامينى واما تمثيلهم فى هذا المقام بنحو كان فى الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ولتخاء اعرابهما نحو كان موسى صديقى وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالاجنبى **وقد يتقدّم** الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم

العامل

العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله

اعلموا انى لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا

وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال **الاخبر ليس** فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اى يعرفون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره ولذلك جاز ما عندك لزيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيدا كلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه **و الاخبر دام** فانه لا يجوز تقدمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى ان تكون عالما واذا انتفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ فى جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب ولا مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار مما لم يكن الآخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف والتغيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا

وتعريفا والاسوغ فالمعرفة هو الاسم والأخر هو الخبر ولا عكس الا في الضرورة
وجوّزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة
ومن ورود قوله يكون مزاجها عسل وماء **وتختص الخمسة**
الاول وهي كان ظل ومابينهما **بمرودفة صار** الدالة على
تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار
العوارض او الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم
ازواجا ثلاثة وقوله امست خلاء واسى اهلها احتملوا وقوله
تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر اضحى يمزق اثوابي ويضربني
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة
صار تختص صار وليس ومابعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض
فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال
تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع
فتدافعا **و تختص غير ليس وفتئ وزال** من هذه الافعال
بجواز التمام اى الاستغناء بالمرفوع **عن الخبر** ويقال
له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى
ان معنى تمام دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها
عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني
والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين
بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف
ينبني عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور امر لا
فمن قال بدلالتها على الحدث اجاز تعلقهما بها ومن قال لا يمنع ذلك واذا
استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل **نحو وان**
كان ذو عسرة اى وان حصل واسى واصبح بمعنى دخل في المساء
وفي الصباح نحو فسبحان الله **حين تمسون** اى تدخلون في المساء
وحين تصبحون اى تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين

فيها **ما دامت السموات والارض** اى بقيت واضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى مرس كقول عمر رضى الله عنه امّا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمعنى اى مرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اى نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله و برح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فكت الخاتم فانفك اى انفصل وما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤوّل **و تختص كان** بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شئ مقتدرا **و بجواز زيادتها متوسطة** بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب **نحو ما كان احسن زيدا** ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضى وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا يكون معتنى بشأنه وما ذكره آخرا يكون محط الفائدة فكلاهما ينافى الزيادة وجوّز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الغاء ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه **و تختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم** اى بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف **وصلا** فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه انما ادخله الحذف حتى يبقى على حرف وحرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت

كمه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه اولى
من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تؤدى
الى الغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لاحذف
النون **ان لم يلقها ساكن** فلا تحذف من المتصل بالساكن
لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا
ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم ترك الحاجات من همة الفتى
وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد فى المنع بمطلق الحركة على الضرورة
كقوله منك أستقى ان كان ماؤك ذا فضل **ولا ضمير نصب**
متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه
اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا
توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو لم اك بغيا اصله اكون فحذفت
الضمة للجازم والواو والساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان
الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها
برفع حسنة **و** تختص ايضا بوجوب **حذفها** دون اسمها وخبرها
معوضا عنها بعد الحذف **ما** الزائدة وذلك مطرد بعد
ان المصدرية الواقعة فى كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كما
فى مثل قوله **ابا خراشة**
اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع
اصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة
الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان
انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون فى
الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير
المخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما انت ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب
بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان
لاستلزام الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح

و تختص ايضا بجواز حذفها **معراسمها** ضميرا كان اوظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما **فى مثل** قول الحريرى

فان وصلا ألذ به فوصل وان صرما فصرم كالطلاق

وقولهم الناس مجزيون باعمالهم **ان خيرا فخير** وان شرا فشر اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام **التمس ولوخاتما من حديد** اى ولوكان ماتلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لايأمن الدهر ذو بغى ولا ملكا اى ولوكان الباغى ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خيرا بالرفع اى ان كان فى عملهم خير وفى هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اى ان كنت لاتفعل غيره فما عوض من كان ولا هى النافية للخبر ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا و لات وبدأ بما فقال **وما النافية عند الحجازيين كليس** فى رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها فى نفى الحال والدخول على المعارف والنكرات وفى دخول الباء فى الخبر وبنو تميم لايعملونها بل هى عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف لايختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها ان لاتعمل قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام

اى هو تميمى لاحجازى ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون له اربعة شروط اشار الى الاول بقوله **ان يتقدم الاسم** على الخبر فلو قدم الخبر نحو ما مسىء من اعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثانى بقوله **ولم يسبق الاسم بان** الزائدة فلو سبق بها كقوله بنى غدانة ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لايقترن

اسمها بان فبعدت عن الشبه وروى ذهبا بالنصب واقول على ان ان نافية مؤكدة لما الزائدة والى الثالث بقوله **ولا يعمل الخبر** فان سبق به نحو وما كل من وافى منى انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى معمول خبرها بالتقديم **الا** اذا كان المعمول **ظرفا او مجرورا** فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بى انت معتنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط فى الشرح والى الرابع بقوله **ولا الخبر** بالرفع عطفا على الضمير المستكن فى يسبق اى ولم يسبق الخبر **بالا** فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس **نحو ما هذا بشرا** ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن او ببل تعين فى المعطوف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعدا وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا فى النفى واما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود **وكذا الا النافية** للوجدة او للجنس ظاهر اعند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد الا **فى الشعر** خاصة **ويشترط** له مع ما تقدم فى عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثانى وزيادة على ما مر **تنكير معموليها** فلا تعمل فى معرفة خلافا لابن جنى مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

واجاز فى شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه فى التسهيل بالندور و تأوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب فى خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره **نحو** قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

و كذا يعمل عمل ليس **لات** خلافا للاخفش وهي لازيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال فى الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى و **لكن** لاتعمل الا **فى الحين** نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه وصرح فى الشذور وشرحه بانها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالمتوسط فى المسئلة **ولايجمع** فى كلام **بين جزئيها** اى اسمها وخبرها لضعفها بل لابد من حذف احدهما لعصة عملها **والغالب فى** كلامهم **حذف** اسمها **المرفوع** وبقاء المنصوب **نحو ولات حين مناص** اى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه و عليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لايجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لايحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى اصله وافهم كلامه انه لايشترط فى عملها تنكير معمولها ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما فى الاوضح تبعا لابن مالك وذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد ٭ الا على اضعف المجانين

و النوع **الثانى** من انواع النواسخ **إنّ** بالكسر والتشديد و **أنّ** بالفتح والتشديد وهما موضوعان **للتأكيد** اى لتأكيد الحكم المقترن باحدهما ونفى الشك عنه والانكار له ومن ثم لايؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة لاتغير الجملة بل تدخلها عليها وان المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور

فتاوّل بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي و يشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملايم لقول البيانيين ان زيد اليس بقائم فيه توكيدان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما يناقض الاطلاق **ولكن** بالتشديد وهي موضوعة **للاستدراك** وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولابدّ ان يتقدّمها كلام اما منا قض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضدّ له ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا شارب به ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني فاحسنت اليه لكنه لم يجئ **وكأن** بفتح الهمزة والتشديد **للتشبيه** المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اسد اذ أصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اوّل وهلة وفتحت همزة ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب و يلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف و مثل فان الذي يليها المشبه به **او للظن** على رأي بعضهم نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه نؤوّل به **وليت** وهي موضوعة **للتمني** وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير و بالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك

توقع وطماعية فى وقوعه والاصار ترجيا **ولعل** وهى موضوعة
للترجى وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا
او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون
الترجى الا فى الشئ الممكن بخلاف التمنى فانه يكون فيه وفى الممتنع فافترقا
واما قول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك
قاله فى المغنى ولو عبر بالتوقع لكان اخصر لشموله لما ذكر **او للتعليل**
على رأى الكسائى والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اى لكى
يتذكر وهذا نحوه عند الجمهور للترجى وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين
كقوله تعالى ومايدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض
اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة
على الترجى والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر
اسمها وكسر لامها الاخيرة وهى حينئذ غير عاملة عمل ان كما فى المغنى وكلامه
فى الاوضح يشعر بخلافه **فينصبن** هذه الاحرف المتقدمة **المبتدأ**
اتفاقا بدخولها عليه ويسمى **اسمها لهن ويرفعن الخبر** اى
خبر المبتدأ ويسمى **خبرها لهن** لكن يشترط فى اسمهن ما تقدم فى اسم
كان واخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين ولما
الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا
لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم
دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ
والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها
فى الاخبار فكن كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعراب العمد والفضلات
كذا قيل فى تقرير العلة وهى متأتية فى ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها
ويبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل
استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول

واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة
العمل لهن محله **ان لم يقترن بهن ما الحرفية** الزائدة فان اقترنت
بهن **نحو انما الله اله واحد** وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد
وكأنما يساقون الى الموت ولكنما اسعى لمجد مؤثل ولعلما اضاءت لك
النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا
سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك
الا ليت فيجوز حينئذ فيها **الامران** اى الاعمال وهو الارجح
لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على اخواتها
وقد روى بهما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمار لنا قال ابن
مالك فى شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من الالغاء فيما
عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل
بوجوب الاعمال فى ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن
اى ان فعلك حسن ويحتملهما قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان
تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ساحر ووقع فى الشرح وفى
بعض نسخ الايضاح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى فسوف يكون لما
الكافة وهو غير ظاهر **كان المكسورة** اى كما يجوز فى ان المكسورة
ذلك حال كونها **مخففة** من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال
كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد
قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه
ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله

ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

واذا اهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم كونها نافية
واما لكن اذا كانت **مخففة** من الثقيلة **فتهمل** وجوبا

لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس و الاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **واما ان** المفتوحة اذا خففت **فتعمل** وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك فى شرح الكافية **و لكن يجب فى غير ضرورة حذف اسمها** وكونه **ضمير شأن** تبع فى هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف فى الشذور والاوضح **وكون خبرها جملة** اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما فى الضرورة فلا يجب شئ مما تقدم كقوله

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة **مفصولة من ان ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء اما بقد** نحو ونعلم ان قد صدقتنا **او بحرف تنفيس** نحو علم ان سيكون وقوله

فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا

او بحرف نفى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن تحصوه ايحسب ان لم يره احد **اولو** الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم وقل من يعدها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله

علموا ان يؤملون فجادوا واطلق النافى هنا وقيده فى الاوضح بالاولين ولم فاقتضى ذلك انه مقصور على احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم او فعل جامد او دعاء لم تحتج الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها فى قراءة بعضهم **واما** اذا خففت **فتعمل** وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة لكن تخالفها فى ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفى ان اسمها لا يجب كونه ضمير شأن

ولاحذفه بل يجوز اظهاره كما قال **ويقل ذكر اسمها** في اللفظ
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية
ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا
منها باحد شيئين الاغير اما **بلم** نحو كان لم تغن بالامس
او قد نحو فمحذورها كأن قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة
اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحـ ـر كان ثدياه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل
ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان
المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة
وكأن الملحقة بها و هذه الاحرف **لا يتوسط خبرهن** بينهن
وبين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال
وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى **الا** اذا كان الخبر
ظرفا او جارا و **مجرورا** فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرها
عن العامل **نحو ان في ذلك لعبرة** مثال المجرور **ان لدينا**
انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عندهند عبدها
وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا او
لا يلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا
ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سدّ مسدّه
واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردف
باستفهام قاله في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة
كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوّزه اختيارا
اخصه بضمير الشان غالبا واعلم ان لهمزة ان ثلاث حالات وجوب
الكسر ان لم يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ووجوب الفتح ان سدّ
ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف

وذكر من صورها اربعة فقال **وتكسران** اذا وقعت **في الابتداء** اى فى ابتداء الكلام حقيقة او حكما **نحو انا انزلناه** الا ان اولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام **وبعد القسم** اى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام **نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين** اما لا كما فى **والكتاب المبين انا انزلناه** لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الاوضح وغيره نحو واتحلفى بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم **وبعد القول** بان تقع مع معموليها محكية به **نحو قال انى عبد الله** لان محكى القول لا يكون الا جملة او ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها فى نحو اخصك بالقول انك صالح ونحو اتقول ان زيدا عاقل **وقبل اللام** الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل **نحو والله يعلم انك لرسوله** لوجود اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر ايضا اذا وقعت فى اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى اول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا و استناع اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على ان الكسائى جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادى وتخرج الفتح على مذهب الكسائى

وعلى ذلك ينبغي جوازهما ايضا بعد اذ ويؤيده جوازهما في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة **تتمة** تفتح ان وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه او مفعولا به غير محكية او مبتدأ او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها او مجرورة بحرف وما لا يختص بالجمل او تابعة لشئ من ذلك وتكسر ان اوتفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فاء الجزاء او اما او لاجرم او واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور **ويجوز دخول اللام** الابتدائية عند ارادة المبالغة في التأكيد **على ما** اى الذى او شئ **تأخر من خبر ان المكسورة** وان تقدم معموله نحو اني لزيد وان زيدا لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا او ماضيا منصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المزحلقة ونحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها **او من اسمها** عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او جارا ومجرورا او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضي ان تأخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام وليس كذلك بل الشرط ان لا يلي ان لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا **او ما توسط** بين الخبر والاسم او بين الاسم وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيدا لطعامك اكل وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل

المعمول عن ان كما مثلنا **او من ضمير الفصل** نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى ولانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن فى قوله من خبران للبيان

تنبيه لا تدخل اللام فى غير ما ذكر وسمع فى مواضع وخرج على زيادتها نحو

ام الحليس لعجوز شهربه ... ولكننى عن جبها لعميد

قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله

ان الخلافة بعدهم لذميمة ... وخلائف ظرف لمما احقر

ويجب دخولها مع ان **المخففة** المكسورة الهمزة **ان اهملت وان لم يظهر المعنى** لانها اذا اهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس فجئ بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفى لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كأن يكون الكلام سيق للمدح كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك ... وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه فى الشرح ان هذه اللام هى لام الابتداء وبه صرح فى الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبى كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها **ومثل ان** المشددة فى نصب الاسم ورفع الخبر **لا النافية للجنس** لمشابهتها لها فى التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفى

الجنس فكانها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ويقوله للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم فيما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واليها اشار بقوله **لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها** فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا **نحو لا صاحب علم ممقوت** او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار **ولا عشرين درهما عندي** ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعلة فيما بعده كالمضاف **فان كان اسمها غير مضاف** الى نكرة **ولا شبهه** بان كان مفردا او مثنى او مجموعا **بنى** معها على ما ينصب به لو كان معربا بالتضمنه معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بنى **على الفتح** كما في **نحو لا رجل** ولا قوم **ولا رجال** ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت **و** بنى **عليه او على الكسر** مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما **في نحو لا مسلمات** وقد روي بهما قوله بلذ ولا لذات للشيب فالكسر استصحابا للاصل

والفتح نظرا للاصل فى بناء المركبات قال المصنف وهو ارجح والترمزاين
عصفور و بنى **على الياء** على الاصح ان كان مثنى او مجموعا على
حدّه كما **فى نحو لا رجلين ولا مسلمين** عندك وقد تقدّم
ان لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال **و لك فى**
نحو لا حول ولا قوّة الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا و
اسمها مفرد **فتح الاوّل** من الاسمين واذا فتحت **ففى الثانى**
ثلاثة اوجه **الفتح** على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح
فيهما والكلام حينئذ جملتان **والنصب** على جعلها زائدة وعطف
الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا
خلة بنصب الثانى والكلام حينئذ جملة واحدة **والرفع** على اعمالها
عمل ليس او زيادتها وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان
موضعهما رفع بالابتداء لانهما بالتركيب صارا كالشئ الواحد وحق الاسم
المخبر عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه
الاوجه الثلاثة جائزة فى الثانى ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو
لا غلام رجل ولا امرأة **كالصفة** اذا كانت مفردة متصلة باسم
لا المبنى كما **فى نحو لا رجل ظريف** ولا ماء ماء بارد عندنا
فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت
لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل
الاسم والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة فى ذلك التوكيد
اللفظى المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما
سيأتى نحو لا احد رجلا ولا امرأة فى الدار ومثله عطف البيان ان اجرينا
فى النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد
زيد فيها **و** لك فيه ايضا **رفعه** اى الاوّل على الابتداء او على
اعمال لا عمل ليس واذا رفعته **فيمتنع** حينئذ فى الثانى **النصب**
لعدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا

الثانية نحو فلا لغو ولا تأثيم فيها والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لى فيها ولا جمل ففى جملة التركيب خمسة اوجه وجهان فى الاولى وثلاثة فى الثانية ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة **وان لم تكرر لا** مع المعطوف نحو لا حول ولا قوة **او فصلت الصفة** عن موصوفها نحو لا رجل فيها اكرم **او كانت غير مفردة** بان كانت مضافة او شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا ولا اغلام سفر صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريف عندنا **امتنع** فى المسائل الاربع فى المعطوف والصفة **الفتح** لعدم لا فى الاولى ولامتناع التركيب فى الباقى لانهم لم يركبوا ثلاثة اشياء فيجعلوها كشئ واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى بنصب ابن وبرفعه

تتمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير اى علينا ولا اله الا الله اى موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك اى لا بأس عليك **الثالث** من انواع النواسخ **ظن** من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم **ورأى** بمعنى علم لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن **وحسب** وهى كظن **ودرى** فى لغة بمعنى علم والاكثر تعديتها بالباء لو احد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها **وخال** ماضى يخال وهى كظن لا ماضى يخول بمعنى تكبر **وزعم** وهى كظن والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها تسد مسد معموليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفى شرح التلخيص للسبكى ولم يستعمل الزعم فى القرآن الا للباطل واستعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لابى سفيان زعمت

وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الامر انتهى ومن استعماله فى الصحيح قول ابى طالب

ودعوتنى وزعمت انك ناصحى ولقد صدقت وكنت ثم امينا

ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد **وعلم** بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله **القلبيات** اى القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى ابصر كرأيت الهلال اى ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستحفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اى سمنت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى اشتقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا اشتقت وهذه الافعال المذكورة وكذا منصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها **فتنصبهما** معا **مفعولين** لها عند الجمهور **نحو** وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه وقوله **رأيت الله اكبر كل شئ** محاولة واكثرهم جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وقوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط وقوله له ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا وقوله زعمتنى شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات والاصل فى هذه الافعال ان يعلمن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فيعلمن معه بمرجوحية **ويلغين بوجهان** والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تأخره **ان تأخرن** عن المفعولين **نحو** قوله **القوم فى اثرى ظننت** فاخر الفعل واهمل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر **ويلغين** بمساواة لاعمالهن **ان توسطن** بينهما **نحو** قوله

ابا الاراجيز يا ابن اللوم تومدنى **وفى الاراجيز خلت اللوم والخور** فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حدّ سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قال ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظى اقوى من العامل المعنوى وبه جزم فى الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدّم العامل على المعمولين وان تقدّم عليه غيره وهو كذلك على المشهور **و** هذه الافعال **ان ولیهن** ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهى **ما** مطلقا **ولا وان** فى جواب قسم ملفوظ به او مقدرا ذا ليس لهما صدر الكلام حينئذ **النافيات** لما ولیهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لان زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم **او لام الابتداء** نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية ومنه قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب **او** لام **القسم** نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتين منيتى **او الاستفهام** سواء تقدّمت اداءته على المفعول الاول نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام كما سيأتى ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام فى الثانى كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك فى شرح الكافية **بطل عملهن** اى عمل هذه الافعال **فى اللفظ** دون المحل **وجوبا** لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ما له صدر الكلام **ويسمى ذلك تعليقا** لانه ابطال عملها فى اللفظ مع تعلقها بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التى هى لا مزوّجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التى علق العامل عنها ولا فرق فى الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اى الحزبين احصى ونحو علمت

متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام **تتمة** ذكر ابو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه ايضا كقوله

لقد علم الاقوام لو ان حاتما ... اراد ثراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك **تنبيه** قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا او في الدار تقول عمرا مقيما وأجاز الاتقول بني لؤى فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية *

باب الفاعل

وهو اسم او ما في تأويله قدم عليه فعل تام او ما في تأويله واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه **مرفوع** بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة **كقام زيد** وعمرو قائم ابوه **ومات عمرو** وخالد ميت ابوه او حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني **و منها انه لا يتأخر عامله عنه** بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل ابو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة

باثنى عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جنى فان وجد فى اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضمير امستترا وكون المقدم امامبتدأ كما فى نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما فى نحو ان احد من المشركين استجارك واما نحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة او مؤول و منها ان عامله **لاتلحقه علامة تثنية** اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا **ولا** علامة **جمع** اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة **بل يقال قام رجلان و** قام **رجال و** قام **نساء** بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبهما جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة **كما يقال** مع المفرد **قام رجل** بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف فى ذلك حكم الفعل **و شذ** الحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله يلومونني فى اشتراء النخيل اهلى فكلهم الوم

وقوله

نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب

وهذه لغة طئ تسميها الضويون لغة اكلونى البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار** وقوله ايضا لورقة بن نوفل **او مخرجى هم** بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتنى اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوىهم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء وكسر ما قبلها فصار او مخرجى هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت

هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه لا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا به التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم و منها ان عامله **يلحقه علامة التأنيث** في اخره ان كان ماضيا او وصفا وفي اوله ان كان مضارعا **ان كان** الفاعل **مؤنثا** حقيقيا كان وهو ما له فرج **كقامت هند** وتقوم دعد وزيد قائمة امه او مجازيا **و** هو بخلافه نحو **طلعت الشمس** وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقي التأنيث ولو مثنى او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات او الى ضمير متصل عائد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض ابقل ابقالها فضرورة **ويجوز الوجهان** اي الحاق العامل للعلامة وعدمه في اربع مسائل والالحاق ارجح في جميعها احدها **في** العامل اذا اسند الى **مجازي التأنيث الظاهر** المتصل **نحو** طلعت او طلع الشمس والمنفصل نحو **قد جاءتكم موعظة** ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه في الشرح يقتضي ان التأنيث في هذا ارجح و كلامهم صريح في خلافه كما ستراه **و** الثانية **في** العامل اذا اسند الى الحقيقي التأنيث **المنفصل** من العامل بغير الا **نحو** قامت اليوم هند **وحضرت القاضي امرأة** ونحو اذا جاءك المؤمنات وقوله ان امرء غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره قاله الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على ماءتي

موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل على ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى ومما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله **او المتصل** بعامله كما **في باب نعم وبئس** وذلك نحو **نعمت** او نعم **المرأة هند** فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من اراد وا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين **و** الرابعة **في** العامل اذا اسند الى **الجمع** سواء كان جمع تكسير لمذكر **نحو قالت الاعراب** او لمؤنث كقامت الهنود او اسم جمع كقامت النساء او اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع **الا جمعي الصحيح** المذكر والمؤنث **فكمفرديهما** اي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الاصح في **نحو قام الزيدون** مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في **نحو قام زيد** لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو جاء بنون لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك **و** يجب التأنيث في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التأنيث في نحو ما قامت الا هند مع انه حقيقي التأنيث اشار الى دفعه بقوله **وانما امتنع في النثر** ان يقال **ما قامت الا هند** بتأنيث الفاعل **لان الفاعل** في الحقيقة ليس هو

مابعد الاوانما هو **مذكر محذوف** والفعل مسند اليه وما بعد الابدل منه والتقدير ماقام احد الاهند وقضية هذه العلة امتناع نحو ماطلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التأنيث فى النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

ما برئت من ريبة وذم فى حربنا الا بنات العم

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه فى النثر وصحح المرادى بقلة و صرح المصنف فى الشذور بمرجوحيته ومنه قراءة ابى جعفر ان كانت الاصيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل فى هذا جائز مطرد **كحذفه** اذا وقع فاعل المصدر كما **فى نحو اواطعام فى يوم ذي مسغبة يتيما** فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير واطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل و كحذفه فى باب النيابة عن الفاعل **نحو قضى الامر** اصله والله اعلم قضى الله الامر و كحذفه فى باب التعجب عند وجود مايدل عليه نحو **اسمع بهم وابصر** اى بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضى ومابعده فاعل كما سيأتى فى بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء فى فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت فى فاعل كفى لابمعنى وفى هذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يازيدون واضربن يا هند كما قرر فى محله **ويمتنع حذفه فى غيرهن** لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لايجوز بل ان ظهر فى اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع الى المذكور كهند قامت اولدل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولايشرب الخمر حين يشربها اى لايشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله ولاينى الزانى اولدل عليه الحال اى المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقى اى بلغت الروح **والاصل** فى الفاعل **ان يلى عامله** لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان ضمير اكراهة تو الى اربع متحركات

وانما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف
المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة **وقد**
يجاء بخلاف الاصل فيلى المفعول الفعل **ويتأخر** الفاعل **عنه**
اما **جوازا** كما فى **نحو ولقد جاء آل فرعون النذر**
وقوله جاء الخلافة اوكانت له قدرا **كما** الحى ربه **موسى على قدر**
ولايضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة **و**
اما **وجوبا** وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول كما **فى نحو واذ ابتلى ابراهيم** اذ لو اخر للزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة
واجازه ابن جنى فى النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل
للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل **و** ذلك **نحو ضربنى زيد** اذ لو قدم والحالة هذه
لانفصل الضمير مع تأتى اتصاله وهو لايجوز الا فيما استثنى الثالثة ان
يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو
ماضرب عمرا الا زيد **وقد يجب** ذلك الاصل الذى هو ايلاء الفاعل
لعامله **وتأخر المفعول** عنه وذلك فى ثلاث مسائل ايضا
احداها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل **كضربت زيدا**
اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولايخفى عليك
ان تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقديمه
على عامله جائز كما صرح به فى الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان
كلامه فى الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الآخر سواء
اكانا مقصورين اما سمى اشارة اما موصولين اما مضافين الى ياء المتكلم
و ذلك نحو **ضرب موسى عيسى** اوغلامى غلامى اوهذا
ذاك اومن فى الدار من على الباب فيتعين فى مثل هذا كون الاول فاعلا

والثانى مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب تجمع تصغير عمرو وعمر
على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما
الآخر وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح
وبان الزجاجى نقل الاتفاق على انه يجوز فى نحو فازالت تلك دعواهم كون
تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس **بخلاف** ما اذا وجدت قرينة
لفظية او معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما فى **نحو ارضعت**
الصغرى الكبرى وضربت موسى سعدى الثالثة ان يحصر
المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا او بالا على الاصح نحو ما ضرب زيدا الا
عمرا **وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل اما**
جوازا نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا
وذلك فى مسئلتين ان يكون له صدر الكلام **نحو ايا ما تدعوا**
فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما
عامل فى عامله من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فا الجزاء
فى جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فاما اليتيم فلا تقهر
ونحو وربك فكبر والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا او وجوبا
وتوسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه
عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا ويوجد فى بعض النسخ **وان كان الفعل**
العامل فى الفاعل **نعم وبئس فالفاعل** اما ظاهرا ومضمر
فالظاهر يجب ان يكون **معرفا بال الجنسية** على احد القولين
او العهدية على القول الآخر والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد
الذهنى او الشخصى مذكور فى المطولات **نحو نعم العبد** انه اواب
وبئس الشراب **او مضافا لما هى** اى ال الجنسية **فيه نحو**
ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضافا الى مضاف
لما هى فيه كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر
بال او مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى فقد حكى الاخفش ان ناسا

من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون
علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا
ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون
المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما
فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا للنعم او بدلا او عطف بيان
ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله
او ضميرا مفردا **مستترا** وجوبا **مفسرا** لكونه مبهما
بتمييز بعده قابل لأل مذكور غالبا **مطابق** ذلك التمييز
للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما **نحو**
بئس للظالمين بدلا ونحو نعم امرأ هو ونعم رجلين الزيدان
ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم
عليها او تأخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر
وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا
بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه
لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب

باب

في ذكر النائب عن الفاعل

وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه **يحذف الفاعل** للجهل به
كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم **فينوب**
عنه في احكامه كلها من وجوب الرفع والتأخير عن العامل
واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير
ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته
في الايضاح **مفعول به** اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة و
لهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله
فان لم يوجد في اللفظ **ف** ينوب عنه **ما** اى الذي او
شئ **اختص وتصرف من ظرف** زمانى او مكانى نحو صيم رمضان

وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص
ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما **او مجرورا** بحرف لغير تعليل نحو
ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا انه لا يلزم الجار له وجها واحدا
في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان
النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين
والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف انه
لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لا حظ
له في الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص
ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العماد وكونه اسم نوع وافهم
عطفه لهذه الاشياء بأوانه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع
تبعا لابن عصفور اولوية المصدرية وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه
لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه
ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا تتأتى النيابة بدونه
بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف عند ارادة اسناده الى الناءب
لفظا او تقديرا **مطلقا** اى ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا **وشاركه** في الضم **ثاني** الماضي المبدوء
بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة **نحو تعلم** وتضورب
وثالث الماضي المبدوء بهمزة الوصل **نحو انطلق** واستخرج
ويفتح ما قبل اخره لفظا او تقديرا **ان كان مضارعا**
مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله
مضموما في الاصل **ويكسر** كذلك **ان كان ماضيا كضرب**
زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل
الاخر واما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب تفاقا وفي كان وكاد واخواتهما
خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقاس خبرها بل ان قلنا

انها تعمل في الظروف تقيم والاتعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول **ولك في** فاء الفعل الثلاثي المعتل العين **نحو قال** ما عينه واو **وباع** ما عينه ياء **الكسر مخلصا** نحو قيل وبيع والاصل قُول وبُيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا **والكسر مشما ضما** تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى رومها مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض **والضم مخلصا** نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا والسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله

حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله . ليت شبابا بوع فاشتريت

وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وحقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعل عينه

باب الاشتغال

اي اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او ملابسه لو لا ذلك لعمل هو او مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره

النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله **يجوز فى نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه** او رجلا يحبه **رفع زيد** بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير **فالجملة** فى محل رفع على انها **خبر** له والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين **ونصبه باضمار** عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على الاسم الاما لمانع فيقدر فى المثال الاول **ضربت** فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك **و** فى الثانى **جاوزت** فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه **و** فى الثالث **اهنت** فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم فى هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة **واجبة الحذف** لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما **فالموضع للجملة** التى هى **بعده** من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما فى نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسى **ويترجح النصب** على الرفع **فى نحو زيدا اضربه** اولا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما يرجح **للطلب** الواقع بعد الاسم اذ فى الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع فى نحو زيد احسن به لان الضمير فى محل رفع **و** اما **نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما** فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه **متأول** عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ومثله الزانية والزانى فاجلدوا **و** يترجح ايضا **فى نحو والانعام خلقها لكم**

بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة
فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأما وانما يرجح **للتناسب** بين
المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو اولى من
التخالف فان فصل عما قبله بأما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته قاله في الايضاح و يترجح ايضا في نحو **ابشرا**
منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته مما الاسم السابق واقع
بعد شئ يغلب دخوله على الفعل كأن ولا النافيتين وحيث مجردة
من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما يرجح **لغلبة** وقوع **الفعل**
بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير
ظرف نحو أانت زيدا تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم
السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او
من ضربت او كان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو
انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل
في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك اقل الباب **ويجب**
النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط
في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه ومتى عمرا تلقه فاحسن اليه
او اداة تحضيض كما في نحو الا عمرا اهنته **وهلا زيدا اكرمته** او
اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته وانما وجب **لوجوبه**
اى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن
اختصاصها بالافعال وصرح في الايضاح بان ادوات الاستفهام اى غير الهمزة
وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر الا اذا كانت اداة الشرط
اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام **ويجب الرفع** على الابتداء
اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما **في نحو خرجت**
فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او خبر

نحو اذا لهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر **لامتناعه** اى لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما مر فى باب المبتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله فى الاوضح **ويستويان** اى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بانما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما **فى نحو زيد قام وعمرو اكرمته** لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب **للتكافئ** الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت و ان راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به فى الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى لكن خالف فى اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار **وليس منه** اى من باب الاشتغال **وكل شئ فعلوه فى الزبر** اى الكتب لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة كل او فى موضع جر صفة لشئ وفى الزبر خبر كل والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر **و كذا ليس منه ازيد ذهب** به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجبا اما على الابتداء او على

اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح **تتمة** الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد ويجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك وتترجح في نحو ابشر يهدونا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد

باب التنازع

في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما مؤكدا للآخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما يجوز لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا **في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول** منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني و **هذا الوجه اختاره الكوفيون** لفوته بالسبق **فيضمر في الثاني المهمل كل ما يحتاجه** من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر **و اعمال الثاني** في الظاهر واهمال الاول **و هذا الوجه اختاره البصريون** لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول و الثالث قال الشيخ خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فعل يلحق بالاول السبق على الثالث او الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا **فيضمر في الاول المهمل مرفوعه فقط**

فاعلا كان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه فى غير هذا الباب كباب نعم وبئس ويل و فى هذا الباب نثرا ونظما نحو ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله **جفونى ولم اجف الاخلاء اننى**

لغير جميل من خليلى مهمل واوجب الكسائى حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثانى منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملهما فى المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع فى الاصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى وافهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربنى زيد ومررت ومرنى زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما او كان عمدة فى الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفه فى الثانى قال لانه حذف لدليل **وليس منه**

اى من هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو وغرة ممطول معنى غريمها لزوال الارتباط قاله فى الجامع ولا قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة **كفانى ولم اطلب قليل من المال**

لفساد المعنى اذ لو وجه كفانى ولم اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لولا امتناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت فى سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفى وامتناع النفى اثبات فيكون السعى لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت فى سياق لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفى فى سياق جوابها وهما واحد فى المعنى فيؤدى الى اثبات الشئ ونفيه فى كلام واحد وهو باطل

فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه قوله بعد

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

باب في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل

لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب**
ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا
بخلاف المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف
الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول **وهو خمسة** على المشهور احدها **المفعول به** وقدم
على غيره من المفاعيل لانه احوج الى الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل
وهو كما قال ابن الحاجب **ما وقع عليه فعل الفاعل** فذلك
ضربت زيدا فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشئ فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه
فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له
اما فعل نحو وورث سليمان داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او
مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع
رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم
الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول
عائد الى المال اى الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما
جوازا نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما
تقدم او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او على الاغراء
نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على النداء كما

اشار اليه بقوله **ومنه** الاسم المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف و ليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبنى وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب** المنادى لفظا اذا كان **مضافا** سواء كانت الاضافة محضة **كيا عبد الله** او لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **او** كان **مشبها** وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل **كيا حسنا وجهه** او مفعول كيا ضاربا زيدا **ويا طالعا جبلا** او مجرور كيا خيرا من زيد **ويا رفيقا بالعباد** ومثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك و يمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والرضى قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل **او** كان **نكرة غير مقصودة** سواء اكانت جامدة او مشتقة **كقول الاعمى** وفى معناه الغريق **يا رجلا خذ بيدى** ويا واقفا انقذنى وقد اشار الى الثانى بقوله **والمفرد** وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد **المعرفة** اى المعين سواء اكان معرفة قبل النداء ام بعده وينصب محلا لا ان اعراب المبنى اعراب محله **ويبنى** لفظا **على ما يرفع به** من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب فى نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وبنى على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلى و كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم

فى بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء
بالكسرة عنها او على الفتح لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة
عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبنى
على الضم **كيازيد** وللمبنى على الالف نحو **يازيدان و**
للمبنى على الواو نحو **يازيدون و** من المبنى على الضم النكرة المقصودة
نحو **يارجل لمعين** ثم المبنى على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه
الضمة والاقدرت نحو يا موسى ويا قاضى وكذا ان كان مبنيا قبل
النداء نحو ياخدام ويا سيبويه ويا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز
ان ينون مضموما ومنصوبا وهو اقوى واذا كان علما موصوفا بابن
متصل به مضاف الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن عمرو

فصل فى الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم
او الى المضاف اليها **ويقول** فى نحو **ياغلام** مريدا به الاضافة
الى الياء **ياغلام** **با** لحركات **ثلاث** على الميم من غير ياء **وباليا**
فتحا اى مفتوحة نحو يا عبادى الذين اسرفوا **واسكانا** اى
ساكنة نحو يا عبادى فاتقون **وبالالف** نحو يا اسفا على يوسف
فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فى القوة والضعف فاصلها حذف
الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف
الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك
فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام
لا تفعلى بالضم حكاه يونس ثم جوز هذه اللغات مشروط بما الاضافة
فيه للتخصيص كما فى التسهيل والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف
نحو يا مكرمى ويا ضاربى فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة و
ساكنة ومثله فى وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة لاغير المنادى المعقل
المضاف الى الياء نحو يا فتاى ويا قاضى ولا يجوز حذفها للالباس ولا
اسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسرة لثقلها على الياء

و تقول فى يا ابى و يا امى زيادة على اللغات الست **يا ابت و يا امت** بفتح و كسر التاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم و الكسر اكثر فى كلامهم و لكن الفتح اقيس و سمع ضمها تشبيها بنحو ثبة و هبة و هو شاذ و قد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة فى الاب و الام مضافين للياء فى النداء و سيأتى ان فيهما لغتين اخريين فالجموع احد عشر لغة على خلاف فى بعضها و تقول فيما اذا نوى المضاف الى المضاف الى الياء و كان لفظ ام او عم **يا ابن ام و يا ابن عم** او يا ابنة ام و يا ابنة عم **بفتح** اخر كل منهما للخفة و قيل انهما ركبا و جعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح **و كسر** ذلك ايضا و هو الاكثر على حذف الياء و الاجتزاء بالكسرة و قد قرئ بالوجهين فى السبعة و انما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما فى النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو يا ابن اخى و يا ابن صاحبى **و الحاق الالف و الياء للاولين** و هما يا ابت و يا امت **قبيح** لما فيه من الجمع بين العوض و المعوض عنه او بدله و سبيل ذلك الشعر و منه قوله يا ابتا علك او عساكا و قوله

يا امتا ابصرنى راكب يسير فى مستخف لاجب

و قوله يا ابق لا تلت فينا فانما **و الحاقهما للاخيرين** و هما ابن ام و ابن عم **ضعيف** لا يكاد يوجد الا فى الضرورة كقوله

يا ابنة عما لا تلومى و اهجعى و قوله يا ابن اما و يا شقيق نفسى

فصل فى احكام توابع المنادى **و يجرى ما افرد او ما اضيف** حالة كونه **مقرونا بال من نعت** المنادى **المبنى** العلم و النكرة المقصودة **و تأكيده** و عطف بيانه **و** عطف **نسقه المقرون بال على لفظه** اى المبنى فيرفع مراعاة للفظ **او على محله** فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع و النصب و يا تميم اجمعون و اجمعين و يا سعيد كرز و كرزا و يا جبال اوبى معه و الطير قرئ بالرفع و النصب

والاول مختار الخليل والمازني تنبيها على انه منادى ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المجرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب معها الافالرفع كالبسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما افرد او اضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرز او يا عبد الله والحارث وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله **ويجري ما أضيف** من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه **مجردا** من ال **على محله** دون لفظه فينصب فقط كما لو كان المنادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد اباعبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل و يجري **نعت اي** واية في تبعيته لمتبوعه **على لفظه** فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعت الا بما فيه ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل **والبدل والنسق المجرد** من ال **كالمنادى المستقل** فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان كان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل و قيد النسق بالمجرد لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقدير منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها **وذلك** في تكرار لفظ المنادى المبهم

على الضم كما **فى نحو** قوله **يازيد زيد اليعملات الذبل** تطاول الليل عليك فانزل وجهان الاول **فتحهما** على ان الاول مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد او على ان الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف الى الثانى على انه عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعنى وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد **و** الوجه الثانى **ضم الاول** منهما على انه منادى مفرد معرفة وهو الابلج ونصب الثانى على ما سبق وفهم من كلامه انه لايجوز ضم الثانى ولايختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو **فصل** فى ترخيم المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اى رقيق واصطلاحا حذف بعض كلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال **ويجوز ترخيم المنادى** لامطلقا بل **المعرفة** لانها اكثر نداءها فيدخلها التخفيف بحذف اخرها فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدى لانه نكرة وكذا لايرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكى خلافا لابن مالك ولا المبنى قبل النداء كحدام خلافا لبعضهم قاله فى الجامع **وهو** اصطلاحا **حذف اخره تخفيفا** على وجه مخصوص وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التأنيث ومجرد عنها **فذو التاء يرخم مطلقا** اى سواء كان علما ام لا ثلاثيا ام لا **نحو يا طلح ويا ثب** فى نداء طلحة وثبة **وغيره** وهو المجرد منها انما يرخم **بشرط ضمه** فغير المضموم كالاضافى والمحكى لايرخم وان كان علما **وعلميته** فغير العلم كالنكرة لايرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ **ومجاوزته ثلاثة**

احرف فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوّزه الاخفش مطلقا والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سفر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ماذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه **كيا جعف** في ندا جعفر ثم المرخم فيه لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في جعفر يا جعف **ضما** اى بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود يا ثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدّى الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة **و** الثانية ان ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف **فتحا** ببقاء فتح الفاء وفي منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم ان المحذوف لترخيم امّا حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان والمتاكلة وقد اشار الى الثاني بقوله **ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان** الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل اخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا اربعة احرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله **ومن نحو معدى كرب** مما هو مركب تركيبا مزجيا **الكلمة الثانية** فتقول فيه يا معدى وتشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر

ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم فى النداء يجوز ترخيمه فى الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالتاء

فصل فى الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل معها من احرف النداء الا ياخاصة ويجب ذكرها الان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة احوال احداها ان يجر باللام مفتوحة وهى اكثر احوال الثانية ان يزاد فى اخرها الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه اقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول **يقول المستغيث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث** وجوبا لتنزيله منزلة الضمير ويجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هى زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فاشبه المنادى المضاف واذا نعت جاز فى نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد العادل العادل المظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **الا فى المعطوف الذى لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب** فانها تكسر لامه لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذى قبله يقتضى انه مستغاث ايضا لاستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يا لى للمناسبة فاذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومى ويا لامثال قومى و على الحالة الثانية تقول **يا زيدا لعمرو** بالحاق الف فى اخره عوضا من اللام فى قوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو و على الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

الا يا قوم **للعجب العجيب** وللغفلات تعرض للاريب
وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد اى ادعوك للتنصف
من نفسك واما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما
او المتوجع منه لكونه محل الم او سببا له نحو

حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا

وقوله

فواكبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء

وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب و
من ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزم اه فهو فى
قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد
المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان وا وهى الغالبة
فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم
ان كان مفردا نحو وازيد وينصبان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد
الله واضاربا زيدا ولك بزيادة الالف فى اخره وهى اكثر احواله واليها اشار
بقوله **والنادب** اى يقول **وازيدا** بالف فى اخره مفردا
كان او مضافا بظاهر نحو **وا امير المؤمنينا** او لمضمر نحو **وا
رأساه** او شبيها بالمضاف نحو واطاعا جبلا او مركبا نحو وامعدى
كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين فى
صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وا ابا بكراه او ضمة اعرابية او
بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واما
فان اوقع حذف الضمة او الكسرة فى لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة
نحو واغلامكى وواوا بعد الضمة نحو واغلامهوه واغلامكوا لأنك لو ابقيت
الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخاطب وهاء الغائبة والمثنى **ولك
زيادة الهاء** بعد الف الندبة وبدلها **وقفا** نحو وازيداه
واغلامكيه واغلامكموه لان الغرض مد الصوت والتطويل وافهم كلامه

انها لاتزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله

الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

واجاز الفراء اشباعها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثاني و هو **المفعول المطلق** اي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة **وهو المصدر الفضلة** اي المستغنى عنه **المسلط عليه عامل** ينصبه **من** مادة **لفظه** وذلك **كضربت ضربا** او عامل **من معناه** بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك **كقعدت جلوسا** لانك انما تتحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت حديثك وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر الواقع بالفعل المذكور وهو مذهب المبرد في والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا وانصافات صفا وانت مطلوب طلبا وهذا لايجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو ربع القهقرى او باضافة كضربت ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت الضرب الذي ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات عشرا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسما ان معدود وغيره وناصبه اما فعله او وصفه كما مر او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا

شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جواز القرينة حالية او مقالية كقولك للقادم اولمن قال سأقدمك عليك خير مقدم اى قدمت وجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء وانت سير اسيرا وما انت الا سيرا وهذا ابنى حقا وله على الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار مجراها كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله **وقد ينوب عنه** اى عن المصدر **غيره** فينصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة **كضربته سوطا** اى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو **فاجلدوهم ثمانين جلدة** اى جلد اثمانين جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه وما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية او بعضه مضافا للمصدر نحو **فلا تميلوا كل الميل** اى ميلا كل الميل **و** لو تقول علينا بعض **الاقاويل** وما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل فى الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته محبة وفرحت جذلا **وليس منه** اى من النائب عنه صفته كرغدا فى قوله تعالى **فكلا منها رغدا** وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على انه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك **و** الثالث من المفاعيل **المفعول له**

اى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله **وهو المصدر** القلبى الفضلة
المعلل بكسر اللام او الواقع علة **لحدث قد شاركه**
المعلل **وقتا وفاعلا** اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثا
وغاية **كقمت اجلالا لك** امر باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا
فاجلالا مصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه وغاية له ونزمنه وزمن القيام
وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبى علة للقعود عن الحرب باعثة
عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت
وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون
بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتى و بالقلبى نحو جئتك قراءة
للعلم كما اعتمده فى الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف فى هذا الفارسى
فاجاز جئتك ضرب زيدا اى لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد
فى الفاعل ايضا و بالفضلة نحو حصل لى رغبة فى الخير و بالمعلل لحدث بقية
المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده بما اختلف زمانا العلة والمعلول وما
اختلف فيه فاعلها كما سيأتى **فان فقد المعلل** لحدث عامله
شرطا مما شمله التعريف **جر** وجوبا **بحرف التعليل**
وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفى والكاف والظاهر
انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر فان فاقد المصدرية نحو
خلق لكم فالخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر
باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة
اى لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو
وانى لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
فالذكرى هى علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف فاعل
العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر
باللام والهزة هى النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا
حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت
النوم فلذلك جر باللام ونضت تخفيف لضاد المعجمة من النضو وهو الخلع
ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد
ومثله نحو كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غمها لاجل الغم واعلم ان هذه
الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها
يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قال فى الالفية وليس يمتنع مع الشروط
سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بأل لكن الارجح فى الاول
النصب وفى الثالث الجر ويستويان فى الثانى و الرابع من المفاعيل
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل
ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى فى
الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها
ليس على معنى فى لما تقدم كما فى نحو يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل
رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل
عليه لا فيه وناصب حيث يعلم محذوف دل عليه اعلم لا هو لان اسم
التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان
بيان لما تم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله
صمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على
قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التاكيد
المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال
المرادى واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف فى الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر
رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص بمعدود كأسماء الشهور
غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين
او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا

القيد

القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم
المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما **وهو** ثلاثة اقسام احدها
الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن
اى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان
فان له ست جهات **ونحوهن** فى الابهام **كعند ولدى**
وناحية ومكان **و** ثانيها **المقادير** اى الدالة على مسافة
معلومة كالفرسخ والبريد والميل **و** ثالثها **ماصيغ** اى اشتق
من مصدر عامله المسلط عليه **كقعدت مقعد**
زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قائم مقامك وسرنى
جلوسى مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفى كجلست
فى مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء
المكان كصليت فى المسجد وقمت فى الدار واما نحو قولهم دخلت الدار
فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر
الكلب ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد فى المقعد وزجر
فى المزجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه من ان المقيد للمقدار قسم من
المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم
جعله قسيما له نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور
وما افهمه ايضا من ان ماصيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف
لما فى الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر
كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه ابو حيان ويمكن حمله فى الالفية
عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة
لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا **و**
الخامس من المفاعيل **المفعول معه** اى الذى يفعل معه فعل
واخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة
الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين **وهو اسم فضلة** واقع

بعد واو اريد بها التنصيص على المعية حالة كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على ما فيه حروفه اى الفعل ومعناه فالاول كسرت والنيل و الثانى انا سائر والنيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذا الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد وبما بعدها كل رجل وصيغته لعدم سبق شئ من ذلك ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابى على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه فى مالك وزيدا حيث وجوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال اولى وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليها اشار بقوله **وقد يجب** اى النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان **كقوله** لمن ينهى عن القبيح ويأتيه **لا تنه عن القبيح وإتيانه** فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة اوصناعيا **ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا** فلو عطف للزم فى الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل او فاصل ما وفى

الثانى العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز
على الاصح من القولين **فيهما** ويترجح النصب على القول الأخر
ويترجح فى نحو كن انت وزيدا كالاخ من جهة المعنى اذ لو
عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد
ان تأمره وانما تريد ان تأمر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا فى
الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدير
جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر
اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف او ما فى معناه لمباشرة
العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان يكون فعل الامر
رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك فى نحو اسكن انت وزوجك
الجنة فعلا محذوفا اى وليسكن واقره عليه فى المغنى بل تابعه عليه
فى الاوضح وافهم قوله كالاخ ان ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله
فقط فلا يجوز كالاخوين **ويضعف فى نحو قام زيد وعمرو**
لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف ومثله ما انت وزيدا
وكيف انت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بيكون مضمرة وليست
ناقصة والاصح ان عامله ما سبقه من فعل او ما فى معناه وانه مقيس
وانه لا يتقدم على المصاحب ولما انهى الكلام على المفاعيل اخذ يتكلم على
بقية المنصوبات مبتدءا بالحال فقال **والحال** يذكر ويؤنث لفظا
ومعنى وهو الافصح وهى نوعان مؤكدة وستأتى ومؤسسة وهى ما لا
يستفاد معناها بدون ذكرها واليها اشار بقوله **وهو وصف**
ولو تقديرا **فضلة** اى ليست احدى جزءى الكلام **يقع فى**
جواب كيف فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما
بعدها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم
صلاحيتهما لذلك والغالب فى الحال ان تكون منتقلة اى غير لازمة
لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتى من الفاعل

كجاء زيد راكبا ومن المفعول **كضربت اللص مكتوفا** ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا **و الحال شرطها** من حيث هي **التنكير** خلافا ليونس والبغداديين مطلقا وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اى كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اى منفردا او ادخلوا الاول فالاول اى مرتبين **و شرط صاحبها** وهو من الحال وصف له في المعنى **التعريف** لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه التعريف **او** ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما **التخصيص** بوصف او اضافة او بمعمول غير مضاف اليه **او التعميم** بان يتلو نفيا او شبهه من نهى او استفهام **او التأخير** بان يتأخر عن الحال فالاول **نحو خاشعا ابصارهم يخرجون** فخاشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف والثاني نحو **في اربعة ايام سواء للسائلين** فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله

بجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحون

وقولك عجبت من ضرب اخوك شديدا والثالث نحو **وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون** فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو

لا يبغ امرء على امرء مستسهلا ونحو قوله ياصاح هل حم عيش باقيا **و** الرابع نحو

لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل

فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجئ الحال منه تأخره عنها او الوصف وهما وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه فى الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الا المانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفة تشبهه الا المانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا المانع كونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما اوجوبا نحو راكبا لمن قال كيف جئت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما وزيد ابوك عطوفا و من المنصوبات **التمييز** اى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة **وهو اسم فضلة نكرة جامد** غالبا **يفسر ما انبهم من الذوات** او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتى بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو . اى نفسا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسر الابهام الا ان الحال تخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها فى الغالب تكون مشتقة او مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات واخرى لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتى وتمييز مفرد وهو المراد بقوله **واكثر وقوعه**

بعد مايفيد المقادير من مساحة كجريب نخلا
اوكيل كقفيز برا وصاع تمرا اووزن كرطل زيتا ومنوين
عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف
والقصر كعصى وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد
مايشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا
وشبه الكيل نحو نخى بسمنا وشبعه الوزن نحو مثقال ذرّة خيرا وقولهم على التمرة
مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا
خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد و اكثر وقوعه ايضا بعد العدد
الصريح وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية
نحو انى رايت احد عشر كوكبا وبضعا منهم اثنى عشر نقيبا
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الآية وهكذا الى اخر ذلك نحو ان
هذا اخى له تسع وتسعون نججة ومنه اى تمييز العدد
تمييزكم الاستفهامية بأن تكون بمعنى اى عدد ويتعين
افراده وكذا نصبه نحو ثم عبدا ملكت مالم تجر كمجرف كما
سيأتى فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد
مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله فامّا تمييزكم
الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرور ابدا باضافتها اليه
حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما مفرد وهو
اكثر وابلغ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والالوف فانه
مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او
الف غلام ملكت وفى معنى المفرد ما يؤدّى معنى الجمع نحو كم قوم صدّقونى
وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة او
مجموع كتمييز العشرة مفردة فما دونها من التسعة الى
الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة

رجل فجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال
او ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس او اسم
جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر
بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته
توهم ان الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من
كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب
واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف اي فرقة
واسباطا بدل من اثنتي عشرة **وذلك في تمييز كم الاستفهامية**
اذا كان متصلا بها **المجرورة بالحرف** وجهان **جر** بمن مضمرة
على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا
يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته **ونصب** على التمييز فتقول
بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه
دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية ويشتركان في الاسمية
والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة
اوجه ذكرها الانبابي في شرحه على الالفية واشار الى النوع الثاني بقوله
وقد يكون التمييز مفسر اللنسبة في الجمل كما سيأتي و
في الوصف الى مرفوعه كزيد منصب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة
كأعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد
وهو قسمان لانه اما ان يكون **محولا** وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف
فاعل **كاشتعل الرأس شيبا** اصله اشتعل شيب الرأس فحول
الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا
مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا
اولا ومحول عن مضاف مفعول نحو **وفجرنا الارض عيونا** اصله
وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا انتهى واوقع الفعل على الارض

ومحول عن مضاف غيرها لمحول عن مبتدأ **و** ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو **انا اكثر منك مالا** اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك ابا و اجمل منك وجها **او غير محوّل** عن شئ اصلا وهذا هو القسم الثاني **نحو امتلأ الاناء ماء** . ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وهو قليل في الكلام **و** الحال والتمييز **قد يؤكدان** فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهي ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط **نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين** لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما للمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره احققه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي **و** التمييز المؤكد نحو **قوله** هو ابو طالب بن عبد المطلب

ولقد علمت بان دين محمد **من خير اديان البرية دينا**

فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور ممنوعا وقوع التمييز مؤكدا واولوا ما ورد موافقهم في المعنى **ومنه** على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييز هما قوله

والتغلبيون **بئس الفحل فحلهم** **فحلا** وامهم زلاء منطيق

وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق **خلافا لسيبويه** ومن وافقه في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فهما عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب التمييز مفسره ان كان

مفردا والفعل اوشبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائى والمازنى والمبرد فى الفعل المتصرف ووافقهم فى التسهيل والعمدة ونص فى الالفية على قلته ولك فى تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا او مضافا كملء الارض ذهبا وجره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر مالا و منها **المستثنى** وهو كما قال الرضى المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع وادوات الاستثناء ثمانية وهى اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى **بالا** لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل فى الشذور ثم المستثنى بالا له احوال لانه ان كان **من كلام تام** بأن كان المستثنى منه مذكورا **موجب** بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفى اوشبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا **نحو فشربوا منه الا قليلا** او منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم **فان** كان الكلام تاما ولكن **فقد منه الايجاب** بأن اشتمل على نفى اوشبهه **ترجح** عند البصريين **البدل** اى اتباع المستثنى للمستثنى منه فى اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النصب

فى الاستثناء المتصل بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه **نحو ما فعلوه الا قليل** برفع قليل على انه بدل من الواو فى فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازنى كما سيأتى واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئ الا شئ لا يعباء به بالرفع فى الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء **و ترجح النصب** على البدل **فى المنقطع** بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه **عند بنى تميم** نحو ما قام احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع ايضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس ... الا اليعافير والا العيس

ووجب عند الحجازيين وبعض بنى تميم **نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن** بالنصب فى قراءة السبعة وبعض من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن الاول بان المراد بالانيس ما يؤانس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله **ما لم يتقدم** المستثنى على المستثنى منه **فيهما** اى فى المتصل والمنقطع الكائنين فى كلام تام غير موجب فان تقدم فالنصب حينئذ واجب كقول الكميت

ومالى الا آل احمد شيعة ... ومالى الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما اتى احدا الا ابالك خير من زيد والراجح ما تقدم وانما تقدم المستثنى على جزءى الكلام نحو الا زيدا ما جاء احد فغير جائز **او فقد التمام** من الكلام

المنفى

المنفي بان لم يفرغ فيه بالمستثنى منه **فعلى حسب العوامل** الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لا لا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما هدها **نحو وما امرنا الا واحدة** او النصب نصب غور ولا نقوا **الله الا الحق** او الجر نحو ولا تقادلوا اهل الكتاب **الا بالتي هي احسن** **ويسمى** هذا الاستثناء **مفرغا** لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مفقودا في التحقيق لجواز ما قام الا هند واستناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقدا ي التمام والايجاب لكان اولى **ويستثنى بغير و سوى خافضتين** للمستثنى دائما باضافتها اليه **معربين** اي غير لفظا وسوى تقديرا **باعراب الاسم الذي** يقع **بعد الا** وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير او سوى زيد ويترجح عند تميم في نحو ما فيها احد غير او سوى زيد والبدل في نحو ما جاءني احد غير او سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت غير او سوى زيد وما مررت بغير او بسوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجي واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في حكاية الفراء اتاني سواك ومبتدأ في قوله فسواك بائعها وانت المشتري واسما لليس في قوله،

اا ترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اا في اذا الصبور

ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة **و يستثنى بخلا وعدا** مجردين عن ما **وحاشا** ولا نصب ما **نواصب** المستثنى على تقدير كونها

افعا لاجامدة متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب ومستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما الثاني **اوخوافض** له على تقدير كونها حروف جر واختار في المغني انها غير متعلقة بشئ وفيه يجوز في نحو قام القوم حاشا كون الضمير منصوبا او كونه مجرورا فاذا قلت حاشاى تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا ولى حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ اسم منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزية فمن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك **و يستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب** للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن نحن في التسهيل انها لا تتوصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل ويجوز بعضهم الجر بها بتقدير ما زائدة وردّه في المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع وانهم كلامه ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو كذلك

باب

في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة اقسام

مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة واسقطه لسذوذه كالمفرّع بما وقدم الاول لانه الاصل ثم انه

نوعان مايجر الظاهر والمضمر ومايجر الظاهر فقط واشار الى الاول مبتدئا
به لعمومه بقوله **يخفض الاسم امّا بحرف مشترك** بين الظاهر
والمضمر **وهو** سبعة **من** نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا
بالله وللابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام
من اول يوم انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من
الآخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وللتاكيد بعد نفي او شبهه نحو
ما لباغ من مفر وهل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم جميعا
واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا
الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وللظرفية نحو

فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به القار اجرب

وغير ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفا الله عنك وهي
للمجاوزة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه و
للتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه وغير ذلك **وعلى** نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء اي لعلو وهو حسي كما مر ومعنوي
نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو

اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك **وفي** نحو في
جنات النعيم وفيها ما تشتهي الانفس وهي للظرفية اي حلول الشئ في
غيره حقيقة او مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللمظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو
زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم او فقد امعا نحو في نفسه علم

والمصاحبة نحو ادخلوا في امم والسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه والاستعلاء
نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام** نحو لله ما في
السموات له ما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة
للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها وللتعليل نحو
واني لتعرفني لذكراك هزة وللتعجب نحو لله دتك فارسا وللاستعلاء
نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لايؤخر الاجل وللعاقبة نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى التراب

ولغير ذلك **والباء** ولافرق بين ان تكون **للقسم** نحو
بالله لافعلن وبه لتفعلن **اوغيره** من تبعيض نحو عينا يشرب بها
عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر
ومصاحبة نحو ادخلوا بالامم والسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وتعويض
نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو فكفى بالله شهيدا

وكفى بيسمى نحو لا انثى رجل وبدل نحو ما يسرني انني شهدت بدرا
بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا
والصاق حقيقة نحو يقلبي غراما اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت
بزيد اي ألصقت مروري بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثاني بقوله

اومختص بالظاهر اي بخفضه **وهو** سبعة ايضا

رب وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاقل كثير
ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين
احرف الخفض ولا يجرها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى
او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كما
ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها
وذلك بعد الواو وكثير كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد الفاء قليل كقوله فثلثك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد
بل اقل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر رب ضمير الغيبة

فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا
او امرأة او رجلين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولا يجر بهما
الا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان
وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما
فيه للظرفية نحو ما رايته منذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما
خبرا عنهما فمعناهما الابتداء او الامد ويردان ظرفين مضافين للفعلية
بكثرة والاسمية بقلة **والكاف** وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد
وللتعليل نحو اذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شئ ولغير
ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية
مطلقا ولا تكون جارة الا اخرا او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة
حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونها غير
جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء آيوم لم يقع الفعل عليه نحو
صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم
يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه
فواضح انه يعمل به والا فأقوال اصحها الدخول مع حتى ودون الى حملا على
الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان
كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **والواو** اى
واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لاتختص نظاما معين
والتاء اى تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة او
لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وترب لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك
نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا
لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها لان الجر بها شاذ **تنبيه**
قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل
الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم

يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو
على انتهى وكخلا اعدا كما مر وفى الخبيصى ان اللام جاءت فعلا فى قولك لزيد
ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفى فعل امر
المؤنث من وفى يفى واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
اخذ يتكلم على الثانى فقال **او باضافة اسم** اى يخفض الاسم
بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف
كما فى الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا
يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله
من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه فى نحو ضارباً زيد
وتصح بادنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل
بدليل العطف الآتى الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضى واعجبنى
ضرب زيد عمرا اذ المضاف فى الاول وان كان وصفا ليس بعامل و
فى الثانى وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام
لانها امّا **على معنى اللام** التى للملك او لشبهه تحقيقا حيث يمكن
النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذى مال
وعند زيد ومع بكر وامتنان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه
او يقارنه نحو صاحب ومكان ومصاحب **او على معنى من**
البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به
عنه **كخاتم حديد** وثوب خز ولك فى هذا نصب الثانى على
التمييز او الحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتأويله
بالمشتق اى مصوغ من حديد **او على معنى فى** الظرفية عند
بعضهم وذلك اذا كان الثانى ظرفا للاول **كمكر الليل** وشهيد
الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

واكثرهم

واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا **وتسمى** هذه الاضافة المنقسمة لما ذكره محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال **و معنوية** لافادتها امرا معنويا **لانها مفيدة للتعريف** اى لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد امس **او التخصيص** اى لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس قال فى المغنى والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة او واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا اباله ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها **او باضافة الوصف** عطفا على قوله او باضافة اسم فتكون قسيما له اى يخفض الاسم باضافة الاسم كما مر او باضافة الوصف لعامل عمل الفعل **الى معموله** بان كان بمعنى الحال او الاستقبال سواء كان اسم فاعل **كبالغ الكعبة** وضارب زيد الآن او غدا او اسم مفعول كمروع القلب **ومعمور الدار** الآن او غدا او صفة مشبهة كعظيم الامل **وحسن الوجه وتسمى** هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال **ولفظية** لافادتها امرا لفظيا **لانها جئ بها لمجرد التخفيف** فى اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما فى نحو حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب زيد الاضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة **ولا تجامع الاضافة** وجوبا **تنوينا** ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما **ولا نونا**

تالية للاعراب وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو مطلقا عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها او عليها ولا مافيه أل لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدر في زيد الشيوع الا في نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله و نحو الضاربو زيد مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله و نحو الضاربا الرجل مما المضاف اليه الوصف بأل ايضا و نحو الضاربا رأس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه و نحو مررت بالرجل الضاربا غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني

باب

في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي كهيهات بتثليث التاء وشتان وهو قليل و ما هو بمعنى الامر نحو صه ودونكه وعليكه وهو الغالب و ما هو بمعنى المضارع نحو اوه واف وهو دون الاول فيهات بمعنى بعد كقوله

فيهات

	فيهات هيهات العقيق ومن به		وهيهات خل بالعقيق نواصله		
	وشتان بمعنى افترق كقوله				
	وشتان هذا والعناق والتوم		والمشرب البارد في ظل الدوم		

وقد تذاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا
وصه بمعنى اسكت ودونك بمعنى خذه وعليكم بمعنى الزمه نحو عليكم
انفسكم و وابمعنى **اعجب** كقوله

	وابأبي انت وفوك الاشنب		كأنما ذر عليه الزرنب		

او زنجبيل وهو عند ى اطيب ومثله وى وواها وأوه بمعنى اتوجع و
اف بمعنى اتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما
صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي
كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل
وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع
لغيره ثم نقل اليه كعليك وليك ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا
ومستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء
مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا
كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره
ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي **ولا**
يتأخر عن معموله لقصور درجته عن سماه بسبب كونه فرعه
في العمل خلافا للكسائي **و** تمسكه بقوله تعالى **كتاب الله عليكم**
وما اشبهه ذلك لا حجة فيه لانه **منأول** على انه مصدر منصوب
باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم
فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتاب وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل
المحذوف **ويجزم** الفعل **المضارع في جواب الطلب منه**
اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله
مكانك تحمدي او تستريحي فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم

بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتى تحمدى و لكنه **لاينصب** فى جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل قلا تقول نزال فتحدثك بالنصب على الارجح و الثانى منها **المصدر** وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر وقد مر انه يجوز حذف فاعله وانه لايغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفى تمثيله للمصدر بقوله **كضرب واكرام** اشارة الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما وجودى واليه اشار بقوله **ان حل محله فعل مع ان** المصدرية والزمان ماضا ومستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس اوغدا اى من ان ضربته امس اومن ان تضربه غدا **او مع ما** اختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن اى مما تضربه الآن فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو ضربا زيدا اوضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك فى الاول ولهذا جعل الثانى فى نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثانى عدمى وهو المشار اليه بقوله **ولم يكن** المصدر **مصغرا** فلا يقال اعجبنى ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذى هو من خواص الاسماء **ولا مضمرا** فلا يقال ضربك المسئ حسن وهو الحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتى **ولا محدودا** بالتاء فلا يقال اعجبتنى ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه **ولا منعوتا قبل** تمام **عمله** فلا يقال عرفت سوقك اللفيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك ايای المفرط المهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت **ولا محذوفا** لعدم وجود حروف الفعل

ولا مفصولا من المعمول اى من معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما **ولا متأخرا عنه** اى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب باعمال شئ من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بأل **و لكن اعماله** حالة كونه **مضافا** للفاعل مع ذكر المفعول وتركه **اكثر** استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبأل لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة **نحو ولولا دفع الله الناس** ربنا وتقبل دعائي اى دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا يعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيدا عمرا و اعماله حال كونه **منونا** اى مجردا من أل والاضافة **اقيس** من اعماله مضافا وبأل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة **نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما** اى ان يطعم يتيما و اعماله مقرونا **بأل شاذ** لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل نحو قوله **عجبت من الرزق المسيئ الهه** بنصب المسيئ ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر

وعورض بان الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل **تتمة** يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفى تابع المفعول كأعجبنى اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل **و** الثالث منها **اسم الفاعل** ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ويدخول لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله. **كضارب ومكرم** اشارة الى انه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال الحرف المضارعة ميما مكسورا ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف **فان كان** مقرونا **بأل** كالضارب **عمل** عمل فعله **مطلقا** اى ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس والآن او غدا **او** كان **مجردا** منها **فشرطين** لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب **كونه حالا او استقبالا** لتحقق مشابهته للمضارع **واعتماده** ولو تقديرا **على نفى** نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا **او** على **استفهام** نحو اضارب زيد بكرا الآن او غدا ومعين خالد بشرا امس مكرمه اى امعين **او** على **مخبر عنه** نحو زيد ضارب خالدا الآن او غدا ومختلف ابوه اى صنف **او** على **موصوف** نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا و منه يا طالعا جبلا اى يا رجلا اوعلى ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله

وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل من كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت كاسى خالد ثوبا الان او غدا ولك فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كبتغى جاه وما لا من نهض الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف فى الاول الكسائى فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم **باسط ذراعيه** فباسط بمعنى الماضى وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه **على** ارادة **حكاية الحال** الماضية بأن يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو فى وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف فى الثانى الاخفش فاجاز عمله و احتج بقوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت

ولا حجة له فيه لجواز حمله **على التقديم والتأخير** بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال **وتقدير خبير كظهير** فى والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطى حكم ما هو على زنته و الرابع منها **المثال** ولو مثنى او مجموعا **وهو ما** اى اسم **حول للمبالغة** والتكثير فى الفعل **من** صيغة اسم **فاعل** الثلاثى **الى** صيغة **فعّال** بتشديد العين كضراب **اوفعول** بفتح الفاء كضروب **اومفعال** بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة **بكثرة** ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها **اوفعيل** بكسر العين وبعدها ياء كسميع **اوفعل** بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل اليها **بقلة** ولهذا منع بعضهم اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها

عنه وقدروا للمنصوب بعدها عاملا والتصحيح جواز اعمالها عملا على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به نحو ماحكاه سيبويه **اما العسل فانا شراب** بنصب العسل وانه لمنهار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرض والشهور ان هذه الامثلة لاتتفاوت في المبالغة و الخامس منها **اسم المفعول** ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله **مضروب ومكرم** اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في اوله وفتح ماقبل اخره ولايصاغ من اللازم الابعد ان يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كمرور به او بهما او بهن ولايثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدي **ويعمل عمل فعله** المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا او محلا **وهما** اي المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف وذلك في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذ اخول الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضفت و هو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة **و السادس منها الصفة المشبهة اسم الفاعل المتعدي لواحد** في امور ستأتي ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل ان لاتعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر **وهي الصفة المصوغة** من فعل قاصر **لغير تفضيل لافادة** نسبة الحدث الى موصوفها **على جهة الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له و استمراره في سائر اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك

تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد
الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق
به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة
على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد
على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه تمت
وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ
منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدائم اي الماضي المستمر دون المنقطع
والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه
وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي **كحسن وظريف و**
مجارية له نحو طاهر وضامر واسم الفعل لا يكون الا مجاريا
و منها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها فرع
اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا
ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه **و منها ان معمولها**
لا يكون اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها
ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا
كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت على
الاسم فلا تقتضي حينئذ الا ضميره او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها في الظرف
وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به
ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها باجنبي ولو
ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دائما
وانها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز اضافتها
الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها
حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله **و** لمعمولها
بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها ان **يرفع على الفاعلية**

باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او
على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها و ثانيها ان ينصب
على التمييز او على التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة
كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا
قال والثاني متعين في المعرفة و ثالثها ان يخفض
بالاضافة اى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل
وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه او مضاف للمجرد منها كالحسن وجه
اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه او لمضاف لضمير له
كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه أل لشئ من ذلك واذا انخفض
المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناشئ عن النصب لاعن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة
عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها ست و
ثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة
او جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها ايضا
ست حالات لانه اما بأل كالوجه او مضاف لما فيه أل كوجه الأب او
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من أل
والاضافة كوجه او مضاف للمجرد منهما كوجه اب فالصور ست وثلاثون
صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت والبقية
جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست
والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات و السابع منها
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة
لصاحبها على غيره في اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن
افعل سواء صيغ من فعل لازم كاكرم امر من متعد كاضرب واعلم

ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس واما قوله وحب شيء الى الانسان ما شاع فضرورة ولا يصاغ الا ما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه و **يستعمل بمن** ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمه معها على أم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كمن انت افضل ومن غلام من انت اجمل **ومضافا لنكرة** مطابقة للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد وهند او الزيدان والهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو واما قوله كأن صغرى وكبرى من فوائقها فاما لحن او لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر و يستعمل مقرونا **بأل فيطابق** وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفروعهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل **ومضافا لمعرفة فوجهان** اى المطابقة اجراء له مجرى المعرف بأل نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اى عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز

والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول له ولا معه ولا المطلق
ولا المفعول به على الاصح **مطلقا** اى سواء كان ظاهرا
او غيره بل يصل اليه باللام كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء
كخالد اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين
نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب
واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف فى حواشى التسهيل
عن ابن مسعود وبعضهم ان اوّل بما لا تفضيل فيه قال الدماميني
وهذا الرأى حسن فينصب حين التأويل كما انه يضاف حينئذ الى
ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما انه اذا حل
الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما فى الشرح من حكاية
الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر فى كل لغة
ولا يرفع فى الغالب اسما **ظاهرا** بل اضمر منفصلا
لكونه ليس له فعل بمعناه **الا فى مسئلة الكحل** فانه يرفع
ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون
صفة لاسم جنس مسبوق بنفى او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبار ين نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين
زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وفردت بالتأليف والاصل
ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
كما فى المثال وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من امّا على الظاهر نحو من
كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذى الحل نحو من زيد ولم يقع
هذا التركيب فى القرآن ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدأ وافعل
خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن بأجنبى وقد يرفع الظاهر مطلقا
فى لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه وفهما احترز
بقوله فى الغالب

باب التوابع

وهى جمع تابع وهو المشارك ما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر

واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله فى اعرابه خمسة** باستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى ان يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق ويل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت فى التبعية رتبت كذلك كما فى التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف والصفة **وهو التابع** هذا الجنس **المشتق او المؤول به** اخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظى المشتق بقوله **المبين للفظ متبوعه** والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمأول به ما اقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب كجاء فى زيد هذا اى الحاضر ورجل ذو مال اى صاحبه ورجل دمشقى اى منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره فى نحو مررت برجل عدل اى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين **وفائدته** حقيقيا كان او غيره **تخصيص** متبوعه ان كان نكرة كجاء فى رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات **او توضيحه** ان كان معرفة كجاء فى زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف **او مجرد مدح** له نحو الحمد لله رب العالمين **او ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او ترحم** عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء **او توكيد**

لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة الماضية
واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر له
وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين او تفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة
قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من
ذكر يقال لك ارأيت قاضي بلدنا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه
وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في
مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم
اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه و
النعت من حيث هو **يتبع منعوته في** اثنين من خمسة **واحد**
من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر **و** واحد
من التعريف والتنكير سواء رفع ضميره او اسما ظاهرا فلا
تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة
مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب
في النعت ان يكون مساويا للمتبوعه في التعريف ودونه فنحو يا رجل
اخيك بدل **ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا** عائدا على
المنعوت **تبع** منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاءني رجل
حسن وجها **في** اثنين ايضا من خمسة **واحد من التذكير و**
التأنيث و واحد **من الافراد وفرعيه** من تثنية وجمع
فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة مما لم يمنع مانع من
التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كفعول بمعنى
فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تأنيثه كرجل ربعة
وهمزة او امرأة ربعة وهمزة **والا** اي وان لم يرفع ذلك بان رفع
ظاهرا او ضميرا بارزا **فهو** بالنسبة الى الخمسة الباقية **كالفعل**
الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت

كمررت برجلين قائمة امهما وبرجال قائم آباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال **والاحسن نحو جاء في رجل قعود غلمانه** بلفظ التكسير **ثم قاعد غلمانه** بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثنى **ثم** يلي افراده باتفاق **قاعدون غلمانه** بجمع جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث **ويجوز قطع الصفة** ولو تعددت عن التبعية **المعلوم موصوفها** بدونها **حقيقة او ادعاء** بان ينزل منزلة المعلوم لامرما **رفعا بتقدير هو** في حالة النصب والجر **ونصبا بتقدير** فعل في حال الرفع والجر تقديره **اعني** في نعت التوضيح **او امدح** في المدح **او اذم** في الذم **او ارحم** في الترحم او غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشاربه او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق حينئذ بين تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الى آخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتض للاستئناف **فائدة** اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القائل

اضمرت في القلب هوى شأنه ... مشتغل بالفضل لا يوصف

وصفت ما اضمرت يومالله فقال الى المضمر لا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لان الة الاشتراك ولم ينعت به المامر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو اى كمررت برجل اى رجل و الثانى من التوابع **التوكيد** اى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول افصح وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره و هو قسمان لانه **اما لفظى** وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه ويجرى فى جميع الالفاظ فيكون فى الاسم نحو قوله

اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل و فى الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا فى نحو قوله

فأين الى النجاة ببغلتى **اتاك اتاك اللاحقون** احبس احبس

و فى الحرف نحو قوله

لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا

ومنه قوله اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ويشترط فى الحرف غير الجواب ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كجبت منك منك وان زيدا ان زيدا انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ولك ان تقول من اين لهم ان التاكيد فى مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده فى الارتشاف والجامع بتم خاصة نحو اولى لك فاولى الاية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جئ به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة و **ليس منه** ماكرر فى قوله تعالى **كلا كلا** لانه لم يؤت به للتاكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابابا وهو ظاهر قول الزمخشرى و فى قوله

صفا صفا لما مر بل على الحال ايضا اى مصطفين او ذوى صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه فى الشذور فى تكادكا والمختار فى نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلوحامض **أو معنوى** قسيم قوله لفظى **وهو** قسمان مايقرر امر المتبوع فى النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره ومايقرر امره فى الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون **بالنفس والعين** كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان المجاء ى خبره او متاعه بار تكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مع ظاهره الحقيقة وتكون العين **مؤخرة عنها** اى عن النفس وجوبا **ان اجتمعا** فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة **ويجمعان** بجمع قلة **على أفعل** بضم العين **مع غير المفرد من** اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين ارجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد وعمرو انفسهما او اعينهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا لضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاآ هما انفسهما وعلم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى **و** القسم الثانى يكون **بكل** وكذا بجميع وعامة واسقطهما الغرابة التوكيد بهما **لغير المثنى** من مفرد وجمع ولكن انما يؤكد بها **ان** تجزأ الغير اى كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما **بنفسه**

كجاء القوم كلهم اوجميعهم اوعامتهم **او بعامله** كبعت العبد كله اوجميعه اوعامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد **و** يكون **بكلا وكلتا له** اى للمثنى **ان صح وقوع المفرد موقعه** ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذيصح حلول المفرد محل المؤكد بهما و يحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلايقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لايكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ماذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن التوكيد قد يأتى للتقوية لالرفع الاحتمال **واتحد معنى المسند** الى المؤكد فلايقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع ويكلا المثنى يؤكد بهما مافى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمر وكلهم وجاء زيد وخالد كلاهما **و** جميع الالفاظ المتقدمة **يضفن** وجوبا **لضمير** مطابق **للمؤكد** افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هوله كما مثلنا واما قوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه بمعنى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل **و** يكون **بأجمع** للمفرد المذكر **وجمعا** للمؤنثة **وجمعهما** فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعا جمع ولايؤكد بهذه الالفاظ فى الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت **غير مضافة** لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال التخصيص واجمع ترفع احتمال التفريق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لايختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعا لايثنيان وان ماعداهما من الفاظ التوكيد

معرفة

معرفة واما اجمع فصرح فى الشارح بأنه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا
تتمة اكد وابعد اجمع بأكتع فابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا
فبصعا فبتعا وشذ مجئ ذلك على خلاف هذا ولتمى توابع اجمع تقول
جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز فى الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا العطف بعضها على بعض و
لا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال **و هى بخلاف النعوت**
المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف
لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية و **لا يجوز**
ان تتعاطف المؤكدات بل تورد متتابعة دون فصل كما
تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشئ الواحد واذا نعت بمفرد وظرف
وجملة قال فى الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف **ولا ان يتبعن**
نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة
وند رقوله

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب **يا ليت عدة حول كله رجب**

واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه فى
الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من
قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففى قوله احتمال يرفعه
التوكيد واستند فى السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها ومن
الوارد قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة
والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما فى البيت ومن انشد شهرا مكان حول فقد
حرفه قاله فى الاوضح **و الثالث منها عطف البيان** اى معطوف
البيان سمى بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم
يحتج الى حرف لانه عين الاول **وهو تابع موضح** لمتبوعه ان كان
معرفة **او مخصص** لان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له فى انه

جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص
وخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت
فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة تقدمت في النعت **كاقسم**
بالله ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه
وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف **وهذا خاتم حديد**
فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول
والتنكير وافهم كلامه ان عطف البيان لايخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا
وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب
البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة
مجهولة والمجهول لايبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون اخص
من بعض والاخص يعين غيره **ويعرب بدل كل** من كل لما فيه
من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد
ان لم يمتنع الاستغناء عنه او **احلاله محل الاول** فان
امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها
عطف بيان على زيد لابدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة
اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ وكقوله اى الشاعر

انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى لابدل اذ لايحل محله لأنه يستلزم اضافة
الوصف المفرد المقرون بأل الى الخالى عنها وعن الاضافة لتاليها وهو
غير جائز كما تقدم وقوله

ايا اخوينا عبد شمس و نوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على اخوينا لابدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا
في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل
الاول نحو يازيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال
والنساء **تنبيه** تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على ان البدل لابد

ان يكون

ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف فى حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد اجازوا فى انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى اولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات **و** الرابع منها **عطف النسق** بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فى الاتباع احد الحروف الآتية ثم العطف قد يكون اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجيه العامل الى المعطوف وعلى المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المجوز اى الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وام وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون **بالواو لمطلق الجمع** بين المتعاطفين فى الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ على مصاحبه فى الحكم نحو فأنجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فجيئها للمعية اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها فى كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقد ذكروا لها احدا

وعشرين حكما تختص بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات

والفاء للجمع في الحكم مع **الترتيب** المعنوي والذكري واكثر مايكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو وناداى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذ عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذ المرتقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذ لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه فمضت مدة فجعله او الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في امالية ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب

وثم للجمع مع **الترتيب** كما تقدم و **المهلة** اى **التراخي** في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الانابيب ثم اضطرب

وحتى للجمع مع **الغاية** بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بأن ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله القاها

اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى

كلامها ويمتنع حق ولدها وشرط المعطوف بها ايضا ان يكون اسما ظاهرا قال المصنف والضابط ان ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا **لا للترتيب** فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اقل ما حفظت ومات كل اب لي حتى آدم ومن ادعى انها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كحبت من القوم حتى بينهم وستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واو لاحد الشيئين** نحو ليثنا يوما او بعض يوم **او الاشياء** نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية **مفيدة بعد الطلب اما التخيير** بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا ومفيدة **بعد الخبر اما الشك** من المتكلم كجاء زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله

لنا اثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل

قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا فائدتان الاولى لا يعطف بأو بعد همز التسوية للتنافي بينهما الان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء علي اقمت او قعدت فان

لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقرأة ابن محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهاه عن الجميع وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان يأخذ احدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو . **وام لطلب التعيين** ان وقعت **بعد همزة داخلة على احد المستويين** في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كان عالما بأن احدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما لا بعندي احدهما لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأي وتسمى حينئذ متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامر خارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها او بأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات اي بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل امر شاء اي بل اهي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها **والردّ** اي رد السامع **عن الخطأ في الحكم** الى الصواب **فيه لا** فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد او قلب

ولهذا لايعطف بها الا **بعد ايجاب** اوامر او نداء كزيد كاتب لا شاعر ردّا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والأبدي ان من شرط العطف بها ان لايصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي و يردّه قولهم نفعك جدّك لا كدّك **و** للردّ عن الخطأ في الحكم **لكن** **وبل** واقعين **بعد نفي** او نهي فهما لتقرير حكم منطوقهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ماجاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردّا على من اعتقد ان المجاء او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لاغير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك. **ولصرف الحكم** عن المتلو بأن ينقل **الى ما بعدها** ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** واقعة **بعد ايجاب** او امر كجاء زيد بل عمرو اضرب زيدا بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو افهم كلامه ان لكن لايعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوّزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب لاتفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوّزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال الجدي رحمه الله

والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لاتنفي الظهور فلا يقدح اذ المسئلة ليست قطعية فلينبغي المصير اليه ورفض القياس اذ البحث لغوي و

الخامس منها **البدل وهو تابع مقصود بالحكم** المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا **بلا واسطة** فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ماقبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل **وهو ستة اقسام احدها بدل كل** من كل وهو ماكان مدلوله مدلول الاول **نحو مفازا حدائق** و جاءني زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لايطلق عليه كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدأ و ثانيها بدل **بعض** من كل وهو ماكان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح ولابد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكورا كأكلت الرغيف نصفه او مثلثيه او مقدرا **نحو ولله على الناس** حج البيت **من استطاع اليه سبيلا** اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع ادخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتها الاضافة وهي لا تجامع أل الكامرواجازه الاخفش والفارسي و ثالثها بدل **اشتمال** وهو ماكان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية و امره في الضمير كأمر بدل بعض من كل **نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه** فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا

جعل نحو اعجبني زيدا نحوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه و امتنع نحو اسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل و بتقدير وروده مثله يحمل على الغلط او نحوه و رابعها بدل **اضراب** وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البدا لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم واقوى ان ما استدلوا به على ثبوته محمول على اضمار بل و خامسها بدل **غلط** وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروو فكر ونفاه بعضهم مطلقا و ادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا و سادسها بدل **نسيان** وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده **نحو تصدقت بدرهم دينار** هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله **بحسب قصد الاول والثاني** وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اى بدلا عن اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله **او الثاني وسبق اللسان** الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الاول فيكون بدل نسيان اى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله **او الاول وتبين الخطأ** في قصده والاحسن ان يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق **تتمة** اعلم ان البدل يوافق متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل مما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون

احدهما مصدرا او قصد به التفضيل ويخالف في التعريف والاظهار وضدها فيبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تتبع متعددا او لم يرد به نحو اتقوا الموبقات الشرك

باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجريان على القياس **العدد من ثلاثة الى تسعة** جار على خلاف القياس لانه **يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث** ولو مجازيا مفردا كان العدد **نحو** ثلاثة رجال وتسع نسوة و **سبع ليال و ثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة **وكذا العشرة** تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث **ان لم يركب** بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع المجمع حال مفرده في التذكير والتأنيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر و عشرا وفي الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين **و** ما وازنه **فاعل** من الفاظ العدد **كثالث وارابع** الى عاشر يجريان **على القياس** فيذكران مع المذكر ويؤنثان

مع المؤنث **دائما** مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث والخامس عشر او السادس والعشرون وفي المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال **فيفرد فاعل** عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع

او يضاف لما اشتق منه فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير كرابع اربعة اى بعض جماعة منحصرة في اربعة و هذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله **او يضاف مادونه** اى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جاز تنوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثان فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب

باب في ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف مبنى وسمى غير متمكن والا اعرب وسمى متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمى امكن والا منع الصرف وسمى غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما الان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم

بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين **موانع صرف الاسم** وتسمى علا **تسعة** عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والجملة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة منها مانعا وعلة مجازا اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها

جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو احسن مما في الشرح ومن قوله

ووزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

لذكرها كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى مثلتها على الترتيب **كأحمد** فيه الوزن والعلمية **واحمر** فيه الوزن والوصف **وبعلبك** فيه التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه العجمة والعلمية **وعمر** فيه العدل والعلمية **واخر** بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف **ومساجد ودنانير** فيهما الجمع اى صيغة منتهى الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة الالف والنون **وسكران** فيه الوصف والزيادة **وفاطمة** فيه التأنيث بالتاء والعلمية و مثله **طلحة** وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى المؤنث يكون مذكرا ايضا **وزينب** فيه العلمية والتأنيث المعنوى **وسلمى** فيه التأنيث بالالف المقصورة **وصحراء** فيه التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع

اخر وما لابدّ فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب او التأنيث او العجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في آخره الف و نون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال **فالف التأنيث** مطلقا بحرفي ولصدقا **والجمع الذي لا نظير له في الآحاد** العربية اي لا مفرد على وزنه وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة او وسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لا لعارض كصابيح ودواب **كل** واحد **منهما** على انفراده **يستأثر** اي يستقل **بالمنع** من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كأنها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سمي به محضا جاز منع الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا **والبواقي** من الموانع **لا** يستأثر كل منهن بالمنع **بل لا بدّ** في تحققه **من مجامعة كل علة** المناسب مانع **منهن** احدا من اثنين اما **الصفة** وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع **او العلمية** وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقي بكلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان فهو كذلك **و تتعين العلمية مع التركيب** اي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد

والظرف والاحوال فمبنى والاضافى فمصروف والاسنادى فمحكى والافصح فى
ان يعرب ثانى جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول على الفتح ما لم يكن
آخره ياء فيسكن **و مع التأنيث** اى بغير الالف لاستقلالها
بالمنع كما مر سواء اكان علما لمؤنث ام لمذكر زائدا على ثلاثة احرف ام لا تحرك
الوسط اما لا اعجميا اما لا منقولا من مذكر الى مؤنث اما لا لكن شرط تحتم التأنيث
المعنوى فى منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزينب
لتنزيل الزائد منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد
او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث
كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث جعل ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا
ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجئ واذا سمى بالمؤنث المعنوى
مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا **فائدة**
اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على
المعنى الذى يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
ذلك واما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك **و مع العجمة**
وهى كون الكلمة من اوضاع غير العرب **وشرط العجمة** فى المنع
علميته فى اللغة **العجمية** بأن تنقل الكلمة وهى علم فى العجم الى
لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة فى
لسانهم ثم نقل فى اول الحاله علما كبندار فيصرف ايضا لانتفاء علميته فى
لغة العجم **وزيادة على الثلاث** كابراهيم بخلاف الثلاثى فيصرف
وان كان علما فى العجمية كشتر وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه عن
ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع
فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او والقاف كنجنيق او والكاف كسكره
وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة محمد اصلى
الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها فى الصرف نوح ولوط
وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شئ منها فى المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة ويصرفا ذريحان اذا نكروان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لاتتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر فقدرا وطريق العلم بعدل ماجاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا فى فعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولى كاصبغ واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان و عمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا فى وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا و شرط الصفة اى تأثيرها التي على وزن افعل او على وزن فعلان امران اصالتها بأن تكون الكلمة فى الاصل صفة و عدم قبول ها التاء اما لانه لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية او لها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل او فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع ابنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة لفظة نجاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

اجز فعلا لفعلانا		اذا استنيت حبلانا	
ودخانا وبخنانا		وسفيانا وصخيانا	
وصوجانا وعلانا		وفشوانا ومصانا	
وموتانا وندمانا		واتبعهن نصرانا	
وزد فيهن خصانا		على لغة واليانا	

وفهم من كلامه ان الصفة المعارضة او القابلة للتاء لا اثر لها فى المنع و لهذا قال **فعريان وارمل وصفوان وارنب** اذا كان صفوان **بمعنى فاسد و** ارنب بمعنى **ذليل** اى ضعيف **منصرفة** لقبول الاولين التاء تقول عريانة وارملة ولعروض وصفية الاخيرين اذ صفوان فى الاصل وضع اسما للحجر الاملس وارنب وضع اسما للدابة معروفة فلا اثر لطروّ الوصفية كما لا اثر لطروّ الاسمية كابطح وادهم وارقم **ويجوز فى** نحو **هند** مما هو ساكن الوسط **وجهان** الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب لسيرا فى الصرف نظرا الى ان سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا فبقى بلا سبب واجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة **بخلاف زينب وسقر وبلخ** وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم **وكعمر** فى منع الصرف للعلمية والعدل **عند** جمهور بنى **تميم باب حذام** وهو ما كان على وزن فعال علما للمؤنث وهو معدول عن فاعلة **ان لم يختم براء** فان ختم بها **كسفار** بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا **وامس لمعين** بان يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الامس **ان كان مرفوعا** نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا

فبعضهم اى تميم **لم يشترط** ما اشترطه الجمهور منهم **فيهما** اى فى باب حذام وفى امس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقدم الكلام عليهما فى صدر المقدمة **و كمر سحر عند الجميع** من العرب **ان كان** ظرفا **معينا** بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اى نكرة صرف نحو بنيتها هم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بأل او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بأل او مضافا صرف ايضا كجئتك يوم الجمعة السحر او سحره

باب فى ذكر صيغ التعجب

وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذ ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى التخاطب اى يجب ان يتعجب العباد منه ولهذا صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال **التعجب له صيغتان** وضعا لانشائه احدهما **ما أفعل زيدا** نحو ما احسن زيدا **و هذا اللفظ اعرابه** ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظى للاسناد اليها وحكى عن الكسائى انها لامر صيغ لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة **بمعنى شئ** وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب **وافعل فعل ماض** غير متصرف لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى عفو الله واما قوله

يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤلياتكن الضال والسمر

فشاذ **وفاعله ضمير** مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بد عائد على **ما** ولهذا جمعوا على اسميتها **و زيدا** منصوب بأفعل على انه **مفعول به** لتعدى

افعل بهمزة الثقل **والجملة** الفعلية فى محل رفع **خبرها** وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شئ والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اى شئ عظيم و عند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير اى شئ احسن زيدا اى جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول فى بعت فعل ماض و فاعل يعنى فى الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا و الثانية **افعل به** كاحسن بزيد **وهو بمعنى ما افعله** فمدلولهما من حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر و ليس بأمر حقيقة اذ لا معنى له **واصله** عند سيبويه **افعل** بصيغة الماضى وهمزته للصيرورة **اى صار ذا كذا** كاغد **البعير اى صار ذا غدة** وابقلت الارض اى صارت ذات بقل واثمرت الشجرة اى صارت ذات ثمرة **فغير اللفظ** من صيغة الماضى الى صيغة الامر **وزيدت الباء فى الفاعل** قصدا **لاصلاحه** لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح **فمن ثم** اى من اجل ذلك **لزمت** الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل ان وصلتها **بخلافها فى فاعل كفى** فيجوز تركها كقوله

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء فى محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون افعل امرا حقيقة لاخبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا حسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اى امر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا بأن يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجال ويا هند

ويا رجلان للرجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على الاختصار فقال **وانما يبنى** قياسا **فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل** متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس **ثلاثى** مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج **مثبت** فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء اى ما انتفع به **متفاوت** فى المعنى اى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتهما الاتفاق فيها **تام** فلا يبنى من ناقص ككان وكاد **مبنى للفاعل** فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول خاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده **ليس اسم فاعل على وزن افعل** ويعبر عن هذا بأن لا يدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريا فيهما مجرى واحد فى امور كثيرة قاله ابن مالك **تنبيه** اذا اردت التعجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد او اشد دا وشبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد اشد دو نحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه واشد ببياضه وما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد ومالا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله فى الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصر أى بهم وقول على رضى الله تعالى عنه

جزى الله عنى والجزاء بفضله ... ربيعة خيرا ما اعف واكرما

اى ما اعفها وما اكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

الوقف قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء او حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف **في الافصح** من اللغتين . **على نحو رحمة** من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كالحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه **بالهاء** اى بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربة لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح **على نحو مسلمات** مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به **بالتاء** من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكسلمات هيهات وأولات **وعلى** نحو **قاض** مما هو منقوص منون غير محذوف العين **رفعا وجرا بالحذف** اى بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومثله في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط لتنوين وهو منتف في المنادى المقصود **وعلى** نحو **القاضي** مما هو منقوص مقرون بأل **فيهما** اى في الرفع والجر **بالاثبات**

للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه ارجح من الاثبات **وقد يعكس الامر فيهن** فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله ابقاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت

قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمج دفن البناء من المكرماه وحكى عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد روى عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق **وليس لك في نصب نحو قاض** منونا **و نحو القاضي** غير منون **الا** اثبات **الياء** لكن المنون يبدل تنوينه الفاء فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود **ويوقف على اذن** الجوابية **بالالف** اى بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا **و على نحو لنسفعا** مما آخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية **و على نحو رأيت زيدا** مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء **بالالف** اى بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جئ به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد

في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدى لانه يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليه من بالالف **كما يكتبن** بها اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والا لكتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها لكتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو اخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضى فيهما بالياء لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتبه ذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التى هى ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر الواحد او نهيه بأمر الاثنين او نهيهما في الخط **وتكتب الف** زائدة في الخط **بعد واو الجماعة** المتطرفة المتصلة بفعل ماض **كقالوا** او امر كقولوا او مضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجار بردى فانه وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا الان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجئ من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا له **دون** الواو **الاصلية** في بنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف **كزيد يدعو** ويغزو لعدم الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذى يجئ بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الف لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو و

المتصلة

المتصلة بالاسم كضاربوا زيد منهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل
والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان
وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره
وزواله بالقرائن **وترسم الالف** المتطرفة في الخط **ياء عند**
الجمهور أن تجاوزت الالف **الثلاثة** الاحرف بأن كانت
رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها ياء سواء كانت زائدة لالحاق اما لتأنيث
اما لغير ذلك وسواء كان ماهي فيه فعلا **كاستدعى** واستقصى او
اسما كالمستقصى **والمصطفى** فان كان قبلها ياء رسمت الفا كدنيا
ومحيا واحياء كراهة اجتماع ياءين في الخط الايحيى ويحيى علمين فيرسمان
ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة
وكون الالف اخف من الياء **او** لم تجاوز الثلاثة ولكن **كان اصلها**
الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء اكان ذلك في فعل **كرمى** وهدى
اما اسم كالرجى **والفتى** فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها
الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه **و** ترسم الالف **الفا على حالها**
في غيره اى غير ما مر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها
ضمير متصل املا وسواء اكان ماهي فيه فعلا **كعفا** ودعا اما اسما كالقفا
والعصا ثم اشار الى ما يتعرف به الواوى من الياءى بقوله **و**
ينكشف امر الف الفعل بالتاء اى باتصال تاء الفاعل بهما
ظهر فهو اصله **كرميت وعفوت** فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة
عن ياء وبالثاني ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان
اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع كيرمى ويعفو لان
الناقص الياءى مكسور العين والواوى مضمومها وبكون الفاوا والوعى لان
اللام حينئذ ياء لاواوا اذ ليس في كلامهم مافاؤه ولامه واو وبكون العين
واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لاواوا اذ ليس في كلامهم ماعينه ولامه واو
و امر الف **الاسم بالتثنية** فما ظهر فيها فهو اصله **كعصوين**

وفتيين فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء ويتكشف ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات ويكون الفاء أو العين واو المامر وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف امنقلبة عن واو او ياء بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمتى والا بالالف وانما كتبوا الدى بالياء لانقلاب الفه ياء مع الضمير في لديك وكلا يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو وعند الاضافة يتبين واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب الفهما ياء مع الضمير في اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها نيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها نيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى متحرك السكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع اشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله **همزة اسم** مبتدأ خبره سيأتي واصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمي حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتى بالهمزة في اوله **بكسر لها وضم** وهو قليل والجر في محل نصب على الحال **و همزة است** وهو الذي اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على سنيه **وابن** اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن

افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن **وابنم** هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه فى الاعراب كما فى امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين فى فم لان ذلك يقتضى سقوط الهمزة لانها عوض **وابنة** اصله بنوة كشجرة لانها مؤنث ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمى بهما رجلان وانما استفيد التأنيث من صيغتهما **وامرء وامرأة** اصلهما امرء ومرأة وهما لغة اخرى سكن اوسطهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان الاسما همزة وملحقهما التخفيف فيقال مرو مرة فجريا مجرى ابن وابنة **وتثنيتهن** اى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع **واثنين واثنتين** اصلهما اثنيان واثنيتان كملان وشهرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام واسكنت الفاء وجئ بهمزة الوصل **والغلام** ونحوه مما بدئ بلام التعريف وكلام المتعريف ميمه فى لغة طئ وحمير واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال **وايمن الله** بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتى وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا **فى القسم** فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكأنه قال بركة الله قسمى لافعلن والضمير فى قوله **بفتحهما** عائد الى الغلام وايمن وهو واجب فى نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز فى ايمن الله برجحان كما افهمه قوله **او بكسر فى ايمن** وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك فى قوله

همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل ... او قل م او من بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا اضف ... اليه فى قسم تستوف ما نقلا

همزة وصل خبر المبتدأ ودخولها فى هذه الاسماء سماعى ويطرد قياسا فى لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله **وكذا همزة الفعل**

الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة وصل **كاستخرج** وانطلق **و** كذا همزة **امره** كاستخرج وانطلق **و** همزة **مصدره** تبع الفعله وهو منحصر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعلال كالاقعنساس والافعنلاء كالاسلنقى من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي **و** همزة **امر الفعل الثلاثي** اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف قوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة **كاقتل واغز واغزي يضمهن** اي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **واضرب وامشوا واذهب بكسر** اي بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثل ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء اكان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم **كالباقي** اي كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف ومصدره واسمت واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن عندك

وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة
الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والسؤل
من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب
عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعة
في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه
معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من الثلاثة
التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف
فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة
الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان
اعمل صالحا ترضاه و
ادخلني برحمتك
في عبادك
الصالحين

وصلى
الله وسلم على اشرف
المرسلين

م م
م

يقول اسير الجناح كسير الجناح محمود العالم بلغه الله المأرب
ووقاه كل ظالم - ان اجل ما تتسابق فيه الهمم ويسعى فى
ميدانه القلم التصدر لحمد ذى الآلاء التى توجهت نحوكل
انسان والنعم التى اعربت انه الواحد الديان والصلاة و
السلام على مصدر كل فعل جمل وجم وظرف تنزل الرحمات التى
ماغادر صيبها احدا الاوعمه واله المنتصبين لجزم كلمة البهتان
بخفض اعلام ذويها واصحابه الذين صرفوا هممهم فى ستشناء
كل عات تحقيرا به لاتنويها اما بعد فان علم النحو من اجل العلوم قدرا
واعظمها محاسن وفخرا يستقيم به النطق دون الخطا ولاجله يمتد
باع الافهام وتتسع الخطا وان من انفس ما ألف فيه قطر الندا
لامام هذا الفن المتفنن فى سائر ابوابه الواقف على حقيقة خطائه
وصوابه الامام جمال الدين بن هشام ولقد اعتنى بشرحه امه
من اكابر الائمه ومن احسن ماكتب عليه سبكا وصناعه وابهج
ماوضع له بلاغة وبراعه شرح الامام المدقق الفهامه والمحقق
العلامه الامام الفاكهى رحمة الله عليهما ورضوانه فلما حاز
من المزايا مالايحصره عد ولايحيط به حد احب كل من السيد النبيل
والكامل الاصيل محمد افندى شاهين وحضرة المكرم فى
الاتقان احمد افندى عسيران ان ينجز اطبعه ليكثرا
باشهاره نفعه رغبة منهما فى الخير وقاهما الله تعالى من كل
ضير فطبع على منوال عجيب واسلوب غريب مصححا على يدى
الفاضل الالمعى والكامل اللوذعى الفهامة السيد احمد
قاسم بلغه الله المغانم فاعتنى بتصحيحه حسب الطاقة البشريه
والاعمال على قدر النيه ولما فاح منه مسك

الختام قلت مؤرخا له بعد التماسه

مغنى فى هذا العام

قل لمن فى النحو رام السبقا ... ورأى الهمة فيه ارتقى
ارتشف قطر الندا نجل الصدا ... وارشق الفكرة فيه رشقا
فهو سفر وجمه اسفر عن ... جمل النحو وابدى فرقا
وكتاب جل قدرا وسما ... عم غربا نفعه والشرقا
زانه الحبر الامام الفاكهى ... بطروس سهلت ماشقا
اعتنى فيها اعتناء نائدا ... اوضح المصدر والمشتقا
سادة النحو عليها اقبلت ... فغدت شرعا به يستسقى
وسقوا اذ هانهم لما رأوا ... علمه جما كثيرا وسقا
جزى الله امرء اكثره ... برقيق الطبع خيرا حقا
فالتزمه نحو منه طرفا ... عشق الطبع حلاها عشقا

ثم قل للناس فى تاريخه
ان شرح القطر طبعا رق
٣٠٠ ٨٣ ٣٤٠ ٥٠٨٥١
١٢ ٨١

فهرست كتاب مجيب الندا الى شرح قطر الندا
تأليف الشيخ الفاكهي

٢٣	فصل عقده لانواع الاعراب
٣٦	فصل في الاعراب التقديري
٥٣	فصل في تقسيم الاسم
٨٠	باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر
١٠٣	باب في ذكر الفاعل واحكامه
١١٠	باب في ذكر النائب عن الفاعل
١١٢	باب الاشتغال
١١٦	باب التنازع
١١٨	باب في ذكر المنصوبات
١٢٠	فصل في الكلام
١٢١	فصل في احكام توابع المنادى
١٢٣	فصل في ترخيم المنادى
١٢٥	فصل في الاستغاثة
١٣٢	باب في ذكر المخفوضات
١٣٨	باب في ذكر الاسماء العاملة
١٥٨	باب التوابع
١٧٤	باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا
١٧٥	باب في ذكر موانع الصرف
١٨١	باب في ذكر صيغتي التعجب
١٨٤	باب في الوقف وبعض مسائل الخط
١٨٨	فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل